جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

خصائص هيئة الرقابة الشرعية وتأثيرها على أداء البنوك الإسلامية في الوطن العربي

إعداد الطالب
مؤمن محمد عبدالرحمن الذنيبات

إشراف
الدكتور اكريم الحجايا

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في المحاسبة / قسم المحاسبة

جامعة مؤتة، 2020

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مؤمن محمد عبدالرحمن الذنيبات

والموسومة بـ: خصائص هيئة الرقابة الشرعية وأثرها على اداء البنوك الاسلامية في الوطن العربي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

القسم: المحاسبة في تاريخ ٢٠٢١/٠١/١٩

من الساعة ١٠ إلى الساعة ١٢ قرار رقم

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
د. إكريم صياح سليمان الحجايا		مشرفا ومقررا
أ.د احمد عبد الرحمن كريم المخادمة		عضوا
د. محمد قاسم عبدالله الشحادات		عضوا
د. ابراهيم اعمير البوات		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الإهداء

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها.... إلى من علمتني وربتني وكانت دائماً عوناً وسنداً لي... إلى من كانت وستكون سبباً في كل إنجاز في حياتي.... إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله وأدخلها الفردوس الأعلى.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من علمني العطاء بدون انتظار.... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.... إلى من أعطاني ولم يزل يعطني بلا حدود.... قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي والدي العزيز د. محمد الذنيبات أدامه الله فخراً لي وأمد في عمره.

إلى من لا أستطيع إيفائهما حقهما.... والدي الحبيبين.

إلى من هم دوماً عوناً وسنداً لي، إلى من بهم أشدد أزري، إلى إخوتي وسام وإمام.

إلى الجوهرتان المضيئتان، الدرر المصونة، الآلئ المكنونة أخواتي آية ونسيم.

إلى أصدقائي وزملائي، من كانوا عوناً لي حفظهم الله.

إلى أساتذتي الأفاضل، وجامعتي الحبيبة، وكل منبرٍ كان سبباً في إخراج كل طالب علم.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع، سائلاً المولى أن يجعله خالصاً متقبلاً.

مؤمن محمد عبدالرحمن الذنيبات

الشكر والتقدير

أشكر الله رب العالمين، الذي خلق وهدى، وسدد الخطى، فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدا والمنتهى.

انطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)...

أتقدم بالشكر الجزيل، والعرفان بالجميل لكل من مد يد العون والمساعدة وفي مقدمتهم الدكتور اكريم الحجايا، الذي تشرفت بإشرافه على رسالتي هذه، حيث كانت لملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، وأخلاقه الطيبة، ومعاملته الكريمة، الأثر الأكبر في وصول رسالتي إلى هذه الصورة فله عظيم الشكر والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الدكتور أحمد المخادمة والدكتور محمد الشحادات والدكتور ابراهيم البوات. لتفضلهم بمناقشة رسالتي، للخروج بها بصورة ترتقي كبحثٍ علمي يضاف إلى علوم الحياة ومعارفها.

مؤمن محمد عبدالرحمن الذنيبات

فهرس المحتويات

الإهداء	**أ**
الشكر والتقدير	**ب**
فهرس المحتويات	**ج**
قائمة الجداول	**و**
قائمة الأشكال	**ز**
قائمة الملاحق	**ح**
الملخص باللغة العربية	**ط**
الملخص باللغة الانجليزية	**ي**
الفصل الأول: خلفيّة الدراسة وأهميتها	**1**
1.1 المقدمة	1
2.1 مُشكلة الدراسة	2
3.1 أَهمية الدراسة	3
4.1 أَهداف الدراسة	4
5.1 نموذج الدراسة	5
6.1 محددات الدراسة	6
7.1 مساهمة الدراسة النظرية	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**8**
1.2 البنوك الإسلامية	8
1.1.2 المصرف والبنك	8
2.1.2 مفهوم البنوك الإسلامية	8
3.1.2 نشأة البنوك الاسلامية وتطورها	10
4.1.2 أهداف البنوك الإسلامية	11
5.1.2 خصائص البنوك الإسلامية وما يميزها عن البنوك التقليدية	12
2.2 الرقابة والنظام الرقابي والتدقيق	15

1.2.2 الرقابة والنظام الرقابي 15
2.2.2 الرقابة والتدقيق 16
3.2.2 مفهوم الرقابة وأنواعها 16
4.2.2 مفهوم هيئة الرقابة الشرعية وأهميتها 19
5.2.2 خصائص هيئة الرقابة الشرعية 22
1.5.2.2 حجم الهيئة 22
2.5.2.2 التغيير في التكوين 24
3.5.2.2 عدد الاجتماعات 25
4.5.2.2 الخبرة المالية والمحاسبية والاقتصادية 26
5.5.2.2 الخبرات في هيئات الرقابة الشرعية 27
6.5.2.2 الاستقلالية 29
7.5.2.2 وجود هيئة رقابة شرعية عليا 31
6.2.2 النظريات التي فسّرت التأثير المتوقع للهيئات الشرعية 31
1.6.2.2 نظرية الوكالة 32
2.6.2.2 نظرية الاعتماد على الموارد 32
3.6.2.2 نظرية الإشراف 33
4.6.2.2 نظرية أصحاب المصلحة 34
3.2 الأداء المالي 34
2.3.2 أثر هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي 35
3.3.2 مؤشرات الأداء المالي 36
1.3.3.2 معدل العائد على الأصول (ROA) 36
2.3.3.2 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) 36
4.2 الدراسات السابقة 37
1.4.2 مُلخص الدّراسات السَّابقة: 42
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم **53**
1.3 منهجية الدراسة 53

2.3 مجتمع وعينة الدراسة 54
3.3 نموذج جمع بيانات الدراسة 55
4.3 إجراءات الدراسة 57
5.3 فرضيات الدراسة 59
6.3 المعالجة الإحصائية 61
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات 63
1.4 نتائج تحليل البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة 63
2.4 نتائج اختبار نماذج الدراسة 65
1.2.4 نتائج اختبار النموذج الأول 65
3.4 القدرة التفسيرية للنماذج 67
1.3.4 القدرة التفسيرية للنموذج الأول 67
2.3.4 القدرة التفسيرية للنموذج الثاني 69
4.4 مناقشة النتائج 70
5.4 ملخص النتائج 75
6.4 التوصيات 76
قائمة المراجع 77

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهداف البنوك الإسلامية	12
2	عينة الدراسة	60
3	وصف متغيرات الدراسة	61
4	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	63
5	تحليل البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة	68
6	نتائج اختبار ديكيفولر الموسع (ADF) لنموذجي الدراسة	71
7	نتائج اختبار فيلب بيرون (P–P) لنموذجي الدراسة	71
8	القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة الأول ROA	73
9	نتائج فحص الفرضيات للنموذج الاول ROA	73
10	القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة الثاني ROE	74
11	نتائج فحص الفرضيات للنموذج الثاني ROE	75
12	ملخص النتائج	80

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أنموذج الدراسة	7
2	إجراءات الدراسة	62

قائمة الملاحق

الرمز	العنوان	الصفحة
أ	نموذج جمع البيانات	91

الملخص

خصائص هيئة الرقابة الشرعية وتأثيرها على أداء البنوك الإسلامية في الوطن العربي

مؤمن الذنيبات

جامعة مؤتة، 2021

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي، واشتملت عينة الدراسة على (28) بنكاً اسلامياً عربياً عاملاً خلال الفترة (2015–2019). تم جمع بيانات الدراسة من خلال التقارير السنوية والبيانات المنشورة في المواقع الالكترونية لتلك البنوك ومواقع البورصات والبنوك المركزية للدول ضمن عينة الدراسة. وشملت الخصائص قيد الدراسة (حجم هيئة الرقابة الشرعية، وعدد اجتماعات الهيئة، الخبرات الحالية والسابقة في هيئات الرقابة الشرعية، والخبرة المالية والمحاسبية والإقتصادية للأعضاء، واستقلالية اعضاء الهيئة، والتغيير في التكوين، ووجود رقابة شرعية عليا). كما تم اعتماد عمر البنك، وحجمه، والناتج المحلي الإجمالي للدولة كمتغيرات ضابطة. وتم قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال مؤشري العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE).

وجدت الدراسة وجود أثر إيجابي لاستقلالية الهيئة على العائد على الأصول، وأثر سلبي للتغيير في التكوين على مؤشري الأداء، وأثر ايجابي للخبرات في الهيئات السابقة والعضوية المشتركة على مؤشري الأداء المالي، بالإضافة إلى وجود أثر ايجابي لوجود هيئة رقابة شرعية علياعلى العائد على حقوق الملكية. وتوصي الدراسة بالمحافظة على استقرار تكوين الهيئة وعدم تغييرها بشكل مستمر وذلك لارتباط تغييرها المتكرر سلباً بالأداء المالي للبنوك الإسلامية، دعم استقلالية الهيئة الشرعية، الاستمرار في تعيين أعضاء من ذوي الخبرات السابقة في الهيئات الشرعية، ومشاركة أعضاء من الهيئات الشرعية الأخرى مع مراعاة عدم تضارب في المصالح، إضافة هيئات رقابة شرعية عليا للإشراف على الهيئات المركزية.

الكلمات المفتاحية: خصائص هيئات الرقابة الشرعية، البنوك الإسلامية، الوطن العربي، الحوكمة الشرعية، الأداء المالي.

Abstract

The Characteristics of the Sharia Supervisory Board and its Effect on the Performance of Islamic Banks in the Arab nation.

M'omen Thniebat
Mutah University, 2021

This study aimed to reveal the effect of the characteristics of the Sharia Supervisory Board (SSB) on the financial performance of Islamic banks in the Arab world. The sample includes (28) Islamic banks operating in the Arab world during the years of (2015-2019). Data of study has been collected from the annual reports and other infoemation avialble on banks websites, websites of central banks and financial markets of these banks. The characteristics of the SSBs under investigation included their size, the experience of members, composition, independence, number of meetings, the financial and accounting experience of the members, and the presence of higher sharia control. Moreover, the bank's age, size, and gross domestic income were involved as control variables. The financial performance of Islamic banks was measured through the returns on assets (ROA) and the return on equity (ROE) indicators.

The study found that the independence, the composition, and the experience of the members of the SSB have a significant impact on financial performance through the ROA index. The results also indicated that the composition of the authority, the experience of the SSB members, and the existence of higher sharia control have a statistically significant impact on the financial performance of banks through the ROA. Finally, the study recommends maintaining a kind of stability of SSB composition, and not continuously changed due to the negative correlation of its frequent changes with the financial performance of Islamic banks.

الفصل الأول
خلفيّة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تُعرف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات تقوم بتوظيف واستثمار الأموال ضمن حدود وأحكام الشريعة الإسلامية، كما جاء تعريفها في المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية الذي نظمته الرابطة الدولية للمصارف الإسلامية في عام (1979) بأنها مؤسسات مصرفية تقوم بجمع واستخدام الأموال على أساس الشريعة الإسلامية، من أجل إنشاء مجتمع قائم على التضامن لتقاسم ثروة عادلة (El Idrissi, 2003)، في جميع معاملاتها وممارساتها (Chapra & khan, 2000).

ويلاحظ في الفترة الأخيرة نمو قطاع البنوك الإسلامية بشكل كبير وبتسارع ملحوظ إذ بلغ بنسبة (20–30%) في السنة، وتمثل هذه النسبة ثلاثة أضعاف البنوك التقليدية (Srairi et al., 2015)، وما يفسر هذا النمو الكبير في البنوك الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية هو زيادة الطلب الشديد على المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (Benaissa et al., 2005)، فمن خلال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ستزداد ثقة المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛ مما يؤدي إلى زيادة في الطلب عليها (Laldin, 2008).

وبالرغم من أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يقيد استثمارات البنوك الإسلامية، حيث أنه لا يمكن لهذه البنوك الاستثمار خارج المجالات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية حتى وإن كانت تحقق عوائد أعلى، فإن هذا الامتثال للشريعة الإسلامية يخلق الكثير من نقاط القوة الداخلية والفرص الخارجية التي تسهل للبنوك الإسلامية تحقيق أداء مالي أفضل (Ullah & Khanam, 2018).

ومن الجدير بالذكر، أن البنوك الإسلامية ليست جميعها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية بنفس الدرجة رغم ما يولده هذا الالتزام من فوائد جمّة، حيث

لاحظ Hassan (2012) من خلال المراجعة لمدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عدم وجود التزام فعّال من قبل الكثير من البنوك الإسلامية.

وفي سبيل تحقيق الالتزام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللحصول على هذه الميزة التنافسية تم إنشاء هيئات الرقابة الشرعية (Ullah & lee ,2012)، والتي يعد وجودها ضرورياً لتعزيز الثقة تجاه البنوك الإسلامية (Amin et al., 2013).

2.1 مُشكلة الدراسة

أدت الأزمة المالية العالمية وما خلفته من مشاكل مالية عديدة إلى انعدام الثقة بين المؤسسات المالية التقليدية وأصحاب المصالح، ولفتت الأنظار بشكل أكبر للتمويل الإسلامي وما حملته من مزايا عديدة. علاوةً على ذلك، فالحساسية الدينية لدى كثير من المسلمين ورغبتهم بتوفر بديل إسلامي للتعاملات المالية كان له دور كبير في زيادة الطلب على هذه البنوك، حيث أن الأساس الذي بُني عليه السببين هو الثقة بالتزام هذه البنوك بأحكام الشرعية الإسلامية، فالالتزام بها يحول دون وقوع أزمات مالية ومشاكل التضخم بالإضافة إلى الدافع الديني.

كما ذكرنا سابقاً فقد تم إنشاء هيئات الرقابة الشرعية من أجل ضمان التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، ويرتبط هذا الضمان بمدى فعالية الهيئات الشرعية وقدرتها على مراقبة أعمال هذه البنوك، إذ يتم قياس مدى فعالية هذه الهيئات من خلال دراسة خصائصها، والتي لم تحظى بالاهتمام الواجب في المجال الأكاديمي والمهني للتمويل الإسلامي (Obid & Naysary, 2014)، بالإضافة إلى أن هذه الدراسات ركزت على البنوك الإسلامية في الخليج العربي وجنوب شرق آسيا، والتي بدورها أكدت على العلاقة بين فعالية الهيئات الشرعية من خلال دراسة خصائصها والأداء المالي للبنوك الإسلامية.

لذلك، وللتأكد من وجود هذه العلاقة في البنوك الإسلامية في الوطن العربي قام الباحث بأخذ عينة من البنوك الإسلامية العربية لدراسة بعض خصائص الهيئات الشرعية (حجم الهيئة، والتغيير في التكوين، وعدد الاجتماعات، والخبرات المالية

والمحاسبية والاقتصادية، والخبرات الحالية والسابقة في الهيئات الشرعية، والاستقلالية، ووجود هيئة شرعية عليا تشرف عليها) وأثرها على أداء هذه البنوك. وعليه، فإن مشكلة الدراسة تتلخص حول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لخصائص هيئة الرقابة الشرعية (حجم الهيئة، والتغيير في التكوين، وعدد الاجتماعات، والخبرات المالية والمحاسبية والاقتصادية، والخبرات الحالية والسابقة في الهيئات الشرعية، والاستقلالية، ووجود هيئة شرعية عليا تشرف عليها) على أداء البنوك الإسلامية في الوطن العربي؟

3.1 أَهمية الدراسة

العامل الأبرز الجاذب لمتعاملين البنوك الإسلامية هو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لذلك يمكن اعتبار هذا الإلتزام هو رأس المال الأهم بالنسبة لهذه البنوك، ولتحقيق هذا الالتزام تم إنشاء هيئة الرقابة الشرعية لمحاولة ضمان توافق البنك وجميع معاملاته مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالاضافة إلى الموافقة على المنتجات الجديدة التي تنتج من خلال تطور التمويل الإسلامي العالمي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في دراسة خصائص هيئة الرقابة الشرعية، وتأثير كل من هذه الخصائص على أداء الهيئة ومدى فعاليتها في أداء مهامها على أكمل وجه، لمعرفة الجوانب التي تؤثر عليها وتطورها وتزيد من فعاليتها بصورة تحمي البنك وودائعه، من خلال المحافظة على ثقة المتعاملين وتعزيز هذه الثقة بالتزام البنك بأحكام الشرعية، وبالتالي استمرارية تعاملاتهم وزيادتها، كما أن زيادة فعالية الهيئة يعني صدور العديد من المنتجات الجديدة من خلال تكييفها والموافقة عليها بطريقة تحافظ على التزام البنك بمباديء الشريعة الإسلامية كأبرز جاذب لمتعاملين هذه البنوك، وبذلك تلبي رغباتهم الإئتمانية بطريقة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي المحافظة على البنك وسمعته التي تعتبر رأس مال مهم وخسارتها تؤدي إلى خسارة البنك أو حتى خروجه من السوق، كما أن زيادة ثقة المتعاملين القدامى، وتكييف وإقرار منتجات جديدة يساعد على جذب متعاملين جدد، وبالتالي زيادة الحصة السوقية وتقوية المركز المالي له، ومن ثم زيادة نجاح البنك.

فعند دراسة خصائص الهيئات الشرعية التي تعتبر الأساس في تحديد مدى فعالية هذه الهيئات للوصول إلى كيفية تأثيرها والشكل الأمثل لهذه الخصائص للوصول للشكل الأمثل للهيئة، وبالتالي الحصول على أفضل أداء للهيئة والذي بدورة يحسن أداء البنك ويساهم في زيادة ثقة المتعاملين وأصحاب المصالح. ويأمل الباحث أن تساعد نتائج هذه الدراسة في تطوير وزيادة فعالية هيئات الرقابة الشرعية في الوطن العربي بشكل خاص والعالم الاسلامي بشكل عام من خلال دراسة نتائج هذه الدراسة والأخذ بأثر كل خاصية على الأداء المالي وبالتالي تطوير الهيئة وزيادة فعاليتها.

4.1 أَهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة مدى تأثير بعض خصائص هيئات الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي (حجم الهيئة، والتغيير في التكوين، وعدد الاجتماعات، والخبرات المالية والمحاسبية والاقتصادية، والخبرات الحالية والسابقة في الهيئات الشرعية، والاستقلالية، ووجود هيئة شرعية عليا تشرف عليها)، ويمكن تلخيص هذه الأهداف بما يأتي:

اختبار وجود أثر لخصائص هيئة الرقابة الشرعية (حجم الهيئة، والتغيير في التكوين، وعدد الاجتماعات، والخبرات المالية والمحاسبية والاقتصادية، والخبرات الحالية والسابقة في الهيئات الشرعية، والاستقلالية، ووجود هيئة شرعية عليا تشرف عليها) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية العربية.

إذ يندرج عدد من الأهداف الفرعية التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها، ويمكن تلخيصها بالشكل التالي:

1. اختبار وجود أثر لحجم الهيئة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.
2. اختبار وجود أثر للتغيير في التكوين على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.

3. اختبار وجود أثر لعدد الاجتماعات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.
4. اختبار وجود أثر للخبرات المالية والمحاسبية والاقتصادية لأعضاء الهيئة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.
5. اختبار وجود أثر للخبرات الحالية والسابقة في الهيئات الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.
6. اختبار وجود أثر لاستقلالية أعضاء الهيئة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.
7. اختبار وجود أثر لوجود هيئة رقابة شرعية عليا على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.

5.1 نموذج الدراسة

قام الباحث بتطوير أنموذج يظهر من خلاله المتغيرات التي تطرقت إليها الدراسة اعتماداً على عدد من الدراسات السابقة (Nomran et al., 2018; Knan et al., 2019; Hakimi et al., 2018; Nugraheni, 2018; Nomran et al., 2017; Almutairi & Quttainah 2017)، كما هو موضح في الشكل (1)، حيث تمثلت هذه المتغيرات في المتغير المستقل والذي يضم عدداً من خصائص هيئة الرقابة الشرعية (حجم الهيئة، والتغيير في التكوين، وعدد الاجتماعات، والخبرات المالية والمحاسبية والاقتصادية، والخبرات الحالية والسابقة في الهيئات الشرعية، والاستقلالية، ووجود هيئة شرعية عليا تشرف عليها) والمتغير التابع والذي يمثل الأداء المالي للبنوك الإسلامية العربية ((معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)) والمتغيرات الضابطة (حجم البنك، وعمر البنك، والناتج المحلي الإجمالي للدولة).

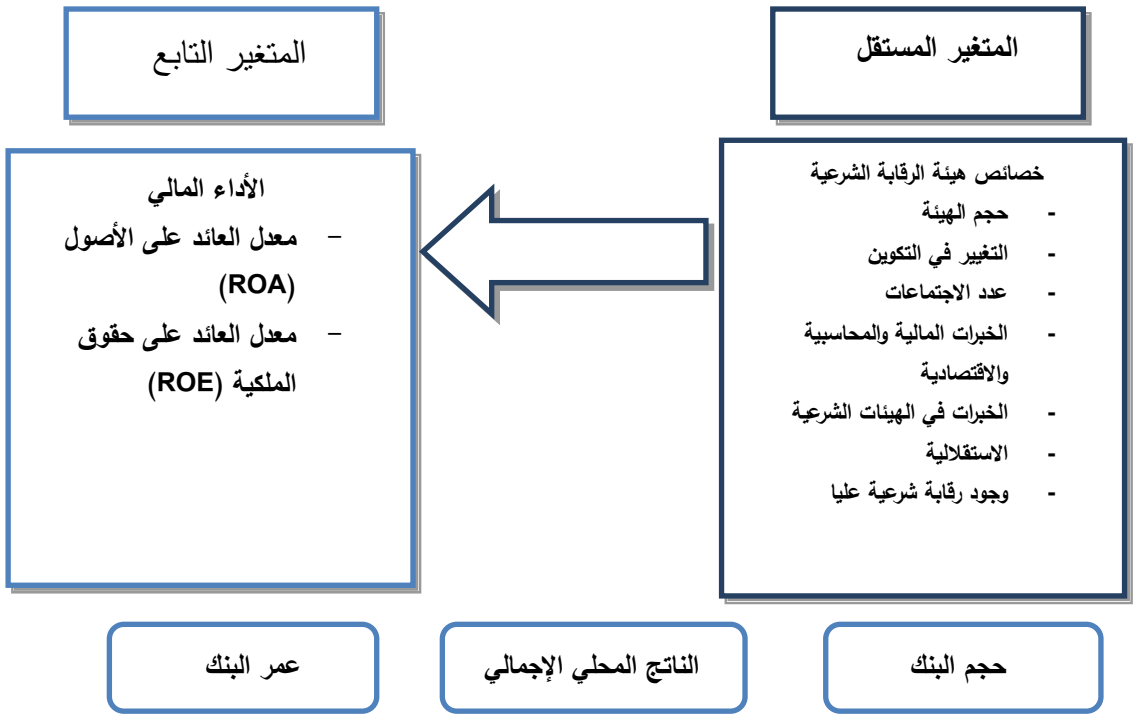

الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة

6.1 محددات الدراسة

واجه الباحث عدد من المشاكل خلال قيامه بعملية البحث، ويمكن تلخيصها بعدد من النقاط:

1. نقص في المعلومات المنشورة في هذا المجال لغايات الدراسة، حيث لا يوجد منهج ثابت لعملية النشر بين البنوك، إذ أن المعلومات المنشورة في كثير من البنوك لا يمكن الاستفادة منها للغايات البحثية، والذي أدى لتقليل حجم العينة بشكل كبير.
2. العينة المختارة لتطبيق الدراسة عليها هي البنوك الإسلامية العربية المدرجة في السوق المالي لكل دولة، وبسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية لبعض الدول العربية واجه الباحث عدة مشاكل في المواقع الإلكترونية في عدد من البورصات مثل (اليمن وليبيا والصومال

وجيبوتي)، بالإضافة الى وجود مشاكل في المواقع الإلكترونية للعديد من البنوك (كغالبية البنوك العراقية).

3. تَركُّز البنوك الإسلامية في الخليج العربي وبلاد الشام، حيث أن أغلب البنوك الاسلامية في المغرب العربي ناشئة وغير مدرجة في الأسواق المالية.

7.1 مساهمة الدراسة النظرية

الكثير من الدراسات تناولت الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية وأهميتها، ولكن القليل منها تناولت خصائص هيئة الرقابة الشرعية ومدى تأثير هذه الخصائص على أداء البنوك الإسلامية، كما أن الباحث لم يجد أي دراسة سابقة اتخذت الوطن العربي ككل مجتمع للدراسة.

كما تميزت هذه الدراسة بتناولها مجموعة من الخصائص التي لم تدرس بشكل كافي أو لم تدرس من قبل في الدراسات السابقة –حسب اطلاع الباحث–. فمثلاً، لم يجد الباحث أية دراسة تناولت الإستقلالية من حيث أن تكون المكافآت محددة وثابتة أم غير محددة ومتغيرة حسب أرباح البنوك أو تقييم أداء أعضاء الهيئة، كما تناولت هذه الدراسة العضوية المشتركة ضمن متغير الخبرات السابقة في حين تم دراستهما كمتغيران مستقلان في الدراسات السابقة، كما أن الباحث لم يجد سوى دراسة واحدة تناولت وجود هيئة رقابة شرعية عليا في الدولة ولم يدرس أثرها على أداء البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 البنوك الإسلامية

1.1.2 المصرف والبنك

من المعجم الوسيط، مصرف جاءت على وزن (مَفعِل) أي مكان الصرف، لذلك سمي البنك مصرفاً (الشمري، 2014)، وجاءت أيضا بمعنى بيع النقد بالنقد (الشربيني، 2000).

وكلمة مصرف وإن كانت توحي بدلالتها اللغوية والعرفية القديمة إلى معاملة محددة، إلا ان مدلولها تطور، ومفهومها اتسع ليستوعب مهام وعمليات وخدمات ونشاطات مصرفية أخرى كتسليم الأموال وتوظيفها، وحفظها، والعمليات الخدمية؛ من حوالات، واعتمادات مستندية، وبطاقات مصرفية، وغيرها (أبو العز، 2018).

أما كلمة بنك والتي جاءت من الكلمة الإنجليزية (Bank)، مشتقة من الكلمة الإيطالية (Banca) أو الفرنسية (Banque) بمعنى طاولة أو طاولة تاجر الأموال، وما يرادفها (Bench) في الألمانية أي مقعد أو طاولة المُقرض (موقع إلكتروني، Online Etymology Dictionry) إذ كان الصيارفة يحملون طاولاتهم الى الشواطئ والأماكن التي تمكنهم من الحصول على حجم ودائع أكبر.

ومما سبق، فكلمتا مصرف وبنك هما إسمان لمسمى واحد ويحملان نفس المعنى، إذ يظهر عدم أفضلية أي من المصطلحين على الآخر. فكلمة بنك بشكل عام هي الأكثر انتشاراً أما في مراجع الاقتصاد الإسلامي فالمسمى السائد فيها هو مصرف.

2.1.2 مفهوم البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية أهمية كبيرة في كثير من تعاملاتنا المالية اليومية. وعلى الرغم من ذلك، من الصعب العثور على تعريف متفق عليه بين الباحثين، وذلك

لتنوع وتغير معاملات هذه البنوك بما يتناسب مع حاجة الناس والظروف الاقتصادية.

فقد عرف أحمد (2001) البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاء، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من المتعاملين نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب، وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أو يداين أحد مع اشتراط (الفائدة)، وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح، فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم".

كما عرف مجيد (1997) البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".

وعرفه العجلوني (2010) على أنه عبارة عن "مؤسسة نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".

بالإضافة إلى أن صالح (2000) عرفه على أنه "مؤسسة مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية يقوم بتجميع الموارد وتوظيفها وفق الصيغ الملائمة لطبيعتها، وتقدم كافة الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع".

وعليه، عرّف الباحث البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مالية تتبّع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وتعاملاتها ولا تتعامل بالفائدة بكافة صورها، حيث تقوم بجذب الأموال لاستثمارها بمشاريع مقبولة شرعاً وبطريقة تتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية لتحقيق أهدافٍ اقتصادية واجتماعية وتنموية ودينية.

3.1.2 نشأة البنوك الاسلامية وتطورها

بِدأً من مبدأ وحكم تحريم الربا، ظهرت الحاجة الأولى للتفكير بإنشاء البنوك الإسلامية، حيث يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي الى عام (1940) حيث أنشأت ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة (محمدين، 2008).

ثم تبعها إنشاء صناديق الادخار المحلية في بلدة ميت غمر في الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، وذلك لتوظيف المدخرات مع مراعاة أحكام الشريعة الاسلامية وتجنب الربا، إذ كانت التمويلات الممنوحة تستخدم لأغراض البناء وشراء الأثاث والآلات وغيرها، وكان إنشاء مثل هذه الصناديق بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، بالإضافة إلى الثقة التي اكتسبها موظفو هذه البنوك على أنهم مسلمون ملتزمون ساعد بازدهارها حيث أصبح عدد المودعين خلال ثلاث سنوات ونصف فقط (251) ألف مودع، تبعها ازدياد كبير في حجم الودائع (Wilson ,1983)، ونتيجة لعوامل عدة أهمها عدم وجود رعاية كافية تساعد على استمراريتها من قبل المؤسسات الحكومية، وقلة الكوادر المؤهلة بالأنظمة المصرفية الإسلامية توقفت عن العمل في عام (1967).

ثم تبعها إنشاء عدد كبير من البنوك الإسلامية، ففي مصر تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام (1971) وكان الهدف منه جمع وصرف الزكاة وتقديم القروض الحسنة، فتبعه محاولات في باكستان لتحويل بعض البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية لا تتعامل بالفائدة لكن لم تستمر هذه المحاولات سوى أشهر قليلة، ثم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في السعودية (1974)، وبنك دبي الإسلامي (1975)، ثم بنك فيصل الإسلامي في السودان (1977)، فبيت التمويل الكويتي (1977)، فبنك فيصل الإسلامي المصري (1977)، ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (1978) (بورقبه، 2013)، ثم توالى إنشاء عدد كبير من البنوك الإسلامية.

4.1.2 أهداف البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية مؤسسات ربحية إسلامية، قائمة على تحقيق عوائد وأرباح عن طريق استثمارات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتعامل بالفائدة، ولكن أهدافها تتعدى تحقيق الربح فقط، فهي تستمد رسالتها من العقيدة الإسلامية، ولهذا فإن لها العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والدينية، والتي تساهم بشكل كبير في خدمة المجتمع والاقتصاد.

ويورد الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي من خلال بحثه المعنون بالإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، والمنشور بواسطة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، بعض أهداف البنوك الإسلامية (المغربي، 2004، ص88-90):

الجدول رقم (1)

أهداف البنوك الإسلامية

الهدف	الوسيلة
1- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية حيث أن أحد أسمى أهداف البنوك الإسلامية هو إدارة الأموال بما يحقق رضا الله ويتّبع منهجه فيها، عند زيادتها وتوافرها أو الحاجة إليها.	أ. الإلتزام بالمبادئ الإسلامية في المعاملات المصرفية. ب. الدعوة الى سبيل الله من خلال التزامها هي أولاً ثم النصح والإرشاد لأفراد المجتمع بإتباع السلوك الإسلامي في استثمار وتوظيف أمواله. ج. استيعاب وظيفة المال في الإسلام اقتصادياً واجتماعياً.
2. تحقيق أمال وطموحات المساهمين والعاملين به: فكل من المساهمين والموظفين قد سعوا إلى الرزق الحلال من خلال الإستثمار به والبحث عن دخل من مصدر	أ. قدر مناسب من الأرباح للمساهمين. ب. تعزيز الموقف في السوق المصرفية، من خلال جذب أكبر قدر من المتعامين، والتوسع الجغرافي، وتكوين سمعة طيبة.

حلال، وكل منهم ينتظر رزقاً طيباً.	ج. تنمية الكفايات والمهارات الإدارية للمدراء والموظفين وذلك للمساعدة في استمرار البنك واستمرارية نموه وتطوره
3. إشباع حاجات الأفراد المالية: إذ يهتم البنك الاسلامي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية.	أ. السعي لتطوير وسائل لجذب الأموال والودائع وتوجيهها للمشاركة في استثمارات تتوافق وأحكام الشرعية الإسلامية. ب. التنوع في تمويل العديد من القطاعات ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. ج. تيسير وتسهيل المعاملات المالية الإسلامية بشكل يحافظ على راحة المتعاملين، والإهتمام بالخدمات التي تعزز صور التعامل الإسلامي.
4. رعاية متطلبات ومصالح المجتمع: تعمل البنوك الإسلامية على تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية.	أ. تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال دعم الأنشطة الاجتماعية المختلفة. ب. المساهمة في دراسة مشاكل المجتمع والمساهمة في حلها بما تملكه من إمكانات مالية وبشرية وفنية، من خلال جمع المدخرات التي لا تؤدي أي دور اقتصادي يخدم المجتمع وتوجيهها لتساعد في بناء وتطوير مشاريع اقتصادية تخدم المجتمع وتوفر فرص عمل جديدة. ج. منح التسهيلات التي تخدم مصالح البيئة وتقدم ضروريات السلع والخدمات.

5.1.2 خصائص البنوك الإسلامية وما يميزها عن البنوك التقليدية

البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر الحالية ضرورة لكل من يرغب بتجنب الربا والتعاملات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية، ما جعل لهذه البنوك مجموعة من الخصائص المميزة التي تراعي متطلبات المُلاك والمجتمع والدين الإسلامي الحنيف.

1. البنك الإسلامي يقوم على أساس عقائدي:

فهو يقوم على أساس العقيدة الإسلامية، إذ يعمل ضمن الأطر الأخلاقية للشريعة الإسلامية. فمثلاً، الاستثمار في مصانع الخمور أو النوادي الليلية تعد من الاستثمارات ذات الدخل المرتفع ولكنها محرمة شرعاً، فلا يدخل البنك الإسلامي بمثل هذه الاستثمارات بل يدخل أو يمول استثمارات فيها فائدة للمجتمع ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (شحاته، 2009؛ عيد، 2007؛ Iqbal & Molyneux, 2005).

أما البنوك التقليدية فما يهمها هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح بغض النظر عن الاستثمار وآثاره على المجتمع ومدى حرمة هذه الاستثمارات.

2. استبعاد التعامل بالفائدة:

من أهم ما يميز البنوك الإسلامية ويجذب عدداً كبيراً من المتعاملين إليه هو تجنب التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، حيث أن استبعاد التعامل بالفائدة لا يتنافى مع أحد أهم أهداف البنوك الإسلامية، وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، ولكن بإتباع الصيغ الإسلامية في عملية منح التمويل والاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية (الهيتي، 1998؛ البعلي، 2005).

أما البنوك التقليدية فأساس عملها هو التعامل بالفائدة، حيث تقبل الودائع بنسبة فائدة محددة وتقوم بمنح القروض بنسبة فائدة أعلى، وبالفرق بين هاتين النسبتين تحقق هذه البنوك أحد أهم مصادر الأرباح لديها.

3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

انطلاقاً من مفهوم الاقتصاد الإسلامي للمال ومفهوم استخلاف المال تقوم البنوك الإسلامية بجمع الجانب المادي والروحي للإنسان، وذلك من خلال منح القروض الحسنة والمساهمة في الزواج والتعليم والعلاج وبذلك تساهم في التنمية الاجتماعية. بالإضافة الى ما سبق، تقوم البنوك الإسلامية بجمع مدخرات الأفراد والعمل على استثمارها في مشاريع تساهم في نهضة وتقوية الاقتصاد، مما يساهم بشكل كبير في تنمية وتطوير المجتمع (الهيتي، 1998).

على العكس من ذلك فالبنوك التقليدية تقوم بتقديم هذه الخدمات التي تخدم وتطور المجتمع ولكن أغلبها بدافع السمعة والحصول على ميزات تنافسية، على عكس البنوك الإسلامية التي تقدم هذه الخدمات بدافع الواجب الديني.

كما أن أموال أن مدخرات الأفراد تقوم البنوك التقليدية بإعادة إقراضها مما يسبب زيادة في عرض النقد في السوق، على عكس البنوك الإسلامية التي تقوم باستثمارها بمشاريع تموية تخدم المجتمع والاقتصاد.

4. تحريك عجلة الاقتصاد والحد من التضخم:

عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية دائماً ما ترتبط بتقديم سلعة أو خدمة للمتعاملين مما يساهم بشكلٍ كبيرٍ في تحسين الاقتصاد من خلال زيادة الانتاج بشكل فعلي، وتحقيق منفعة المتعاملين والبنوك في نفس الوقت (الهيتي، 1998).

أما البنوك التقليدية فتقوم بمنح المتعاملين قروض دون اشتراط تقديم أي سلعة أو خدمة مقابل هذه القروض، أو اشتراط تطابق سعر السلعة بالمبلغ الممول، أو اشتراط استثمارها، مما يساهم في زيادة عرض النقد في السوق دون زيادة في الإنتاج الفعلي مما يؤدي إلى نقص في القوة الشرائية للنقود وزيادة في معدلات التضخم.

5. المشاركة في الربح والخسارة:

تقوم البنوك الاسلامية من مبدأ المشاركة بتقاسم الأرباح والخسائر، ففي حال الربح تقوم بتوزيع الأرباح بطريقة منصفة، أما في حال الخسارة فيتحمل مقدم رأس المال الخسارة المادية ويتحمل صاحب المشروع وقته وجهده دون تحقيق عائد مادي (Iqbal & Molyneux, 2005; Mollah & Zaman, 2015).

بينما البنوك التقليدية فتكون ضامنة للمال وتقدم ربح محدد تم الاتفاق عليه مسبقاً دون تحميل المودع أية خسائر مادية.

6. وجود هيئة الرقابة الشرعية:

إن أهم ما يميز البنوك الإسلامية هو وجود هيئة الرقابة الشرعية لمراقبة مدى الالتزام بأحكام الشريعة، بالإضافة لوجود الرقابة الداخلية لمراقبة الأمور المالية والتشغيلية والإدارية.

وعلى عكس ذلك، فالبنوك التقليدية تكتفي بالرقابة الداخلية لمتابعة سير العمليات على أكمل وجه، فلا حاجة وجود هيئة الرقابة الشرعية (Nomran & Haroon, 2020; Nomran et al., 2018 ;Mollah & Zaman, 2015).

وانطلاقاً من هذه الخاصية التي تميزت بها البنوك الإسلامية يقوم الباحث بدراسة أثر هيئة الرقابة الشرعية من خلال دراسة خصائصها على الأداء المالي لهذه البنوك.

2.2 الرقابة والنظام الرقابي والتدقيق

في غاية الأهمية قبل دراسة الرقابة بكافة أنواعها التمييز بين المصطلحات الثلاثة لأنها ترتبط جميعها ببعضها البعض ولا تتحمل المدلول والمفهوم نفسه، وفيما يلي توضيحها كما أوردها الدكتور علي أبو العز في كتابه اساسيات العمل المصرفي الاسلامي (أبو العز، 2018، ص382).

1.2.2 الرقابة والنظام الرقابي

يمكن تعريف الرقابة على أنها القواعد والمعايير والمفاهيم التي يمكن لإدارة المؤسسات التعديل عليها أو تطويرها، فهي نتاج دراسات وأبحاث استقرائية واستنباطية قامت بها مؤسسات أكاديمية وطبقتها على أرض الواقع بالاستعانة بالمؤسسات المهنية، لغايات تطويرها فكرياً وعملياً. ثم وبالتنسيق مع الهيئات الحكومية وشبه الحكومية تم إصدار التشريعات والقرارات والتعليمات اللازمة بالخصوص.

أما النظام الرقابي فيتكون من المقومات المادية والمعنوية ويتم تنفيذه من خلال ثلاثة مراحل وهي المدخلات والعمليات والمخرجات للوصول الى هدف معين.

الرقابة تبين القضايا والمشاكل التي يقوم النظام الرقابي بحلها، فمدخلات النظام الرقابي هي المنشأة بأعمالها وعملياتها المختلفة، وتمثل الأدوات والوسائل والمناهج والمبادئ والأسس العلمية والعمليات التي يجب مراجعتها ومراقبتها للخروج بالتقارير النهائية التي تخدم أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات المناسبة التي تسمى بالمخرجات.

2.2.2 الرقابة والتدقيق

فالرقابة هي القواعد والمعايير والمفاهيم التي وجدت لإدارة وضبط المخاطر والانحرافات قبل وبعد العمليات، أما التدقيق (المراجعة) فهو تقييم دوري لقياس وتحديد مخاطر العمليات وانحرافاتها بعد تنفيذها.

3.2.2 مفهوم الرقابة وأنواعها

وجود الرقابة أمر في غاية الأهمية لضمان وتقييم مدى فعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة لأي مؤسسة، وتفادي الأخطاء التي من الممكن أن تحدث قدر الإمكان وتصحيحها، لهذا فهي في غاية الأهمية لتوجيه المؤسسة في المسار الصحيح.

تخضع جميع البنوك للرقابة الخارجية والداخلية، وما يمير البنوك الإسلامية عن غيرها هو وجود هيئة رقابة شرعية بالإضافة إلى الرقابة الخارجية في البنوك التجارية، وفي هذا الجزء سنقوم بذكر أنواع الرقابة ومفهومها ثم نلقي الضوء بشكل أكبر على الرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية.

ويعرّف الباحث الرقابة على أنها متابعة الأنظمة والتعليمات وطرق تطبيقها بأفضل شكل بحيث يضمن كفاءة وسلاسة في التطبيق مما يحد من ظهور المخاطر المتوقعة والغير متوقعة قبل حدوثها، بالإضافة الى البحث عن المخاطر ونقاط الضعف الموجودة حالياً لمعالجتها ومنع تكرارها.

أولاً: الرقابة الخارجية: وتتم عن طريق طرف خارجي محايد.

1. الرقابة المصرفية:

هي رقابة البنك المركزي أو السلطات النقدية الإشرافية على البنوك لتحقيق المصلحة العامة للبنك من خلال المحافظة على قوة وصحة المركز المالي للبنك، بالإضافة لحماية أموال المودعين، وتحقيق مصلحة المجتمع من خلال توجيه النشاط التمويلي بالشكل الصحيح، ويتم ذلك من خلال إصدار القوانين والتعليمات واستخدام الأدوات والأساليب في تحقيق ما سبق (أبو العز، 2018).

أما البنك المركزي الأردني فقد عرف الرقابة المصرفية بأنها التحقق من سلامة الأوضاع المالية للبنوك ومراقبتها والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين في البنوك وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي بموجب التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية، كما تعمل على وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة بما يعزز تنافسيتها ويساهم في حمايتها من مخاطر السمعة، وبما يضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المصرفي المالي. (البنك المركزي الاردني، موقع الكتروني)

2. رقابة العملاء:

كما يرى أبو العز (2018) أن المتعاملين أي المودعين والمستثمرين والمقترضين والمتمولين وطالبي الخدمات بالرغم من أنهم لا يمثلون أي سلطة رقابية أو جهاز رقابي منظم إلا أن رأيهم يعتبر مهماً في الحكم على مدى كفاءة وفعالية البنك حيث يوازي رأيهم التقارير الرقابية المنظمة.

وخص البنوك الاسلامية بهذا النوع من الرقابة، حيث أنه في البنوك التقليدية لا يتأثر المودع بما يحققه البنك من ربح أو خسارة على عكس البنوك الإسلامية التي تشارك المتعاملين بِنتاج أعمال البنك، لذلك من المهم بالنسبة لهم اختيار الإدارة التنفيذية وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية وغيرها من المناصب.

3. الرقابة الشرعية الخارجية:

الرقابة الشرعية بالعموم تخص البنوك الإسلامية، وتعتبر صمام الأمان الذي يحمي هذه البنوك من الانحراف عما أنشئت عليه، فهي في الأساس وسيلة يتم فيها التأكد من أن المنتج أو الخدمة المالية تلتزم بمبادئ الإسلام وتتم وفقاً لها ولا تنتهكها (DeLorenzo, 2010). والرقابة الشرعية الخارجية تكون من قبل هيئات الرقابة المستقلة التي تعين من قبل الهيئة العمومية أو مجلس الإدارة، بالإضافة للهيئات الشرعية العليا التابعة للبنوك المركزية في بعض الدول للإشراف على المؤسسات المالية في الدولة. ولأن موظفي البنوك الإسلامية غير مؤهلين شرعياً لمتابعة الأحكام الشرعية للمعاملات اليومية بشكل دقيق، فإن وجود الهيئات الشرعية من الضرورة بمكان لتكون المرجع المفيد بما يُحَل وما يُحَرَّم في مجال عملهم وضمان سير العمليات المصرفية بشكل متوافق مع أحكام الشريعة، حيث يتم ذلك عن طريق الفتاوي الشرعية ثم القيام بعملية المراجعة للتأكد من تنفيذ الموظفين لها بالشكل الصحيح (حماد، 2002). وسيتم التطرق لهيئات الرقابة الشرعية وبعض خصائصها بالتفصيل فيما بعد.

ثانيا: الرقابة الداخلية:

عرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموعة من البرامج التنظيمية والطرق والإجراءات المتبعة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وذلك بهدف مراقبة دقة المعلومات ورفع الأداء وضمان تطبيق التعليمات (Collins & Vallin, 1986).

في المؤسسات الصغيرة يكون من السهل على المدراء والملاّك متابعة جميع الأنشطة والعمليات دون الحاجة للرقابة الداخلية، ولكن مع زيادة حجم المؤسسات والشركات تصبح عمليات الرقابة صعبة ومعقدة؛ ومن هنا أصبحت الرقابة الداخلية ذات أهمية كبيرة في متابعة السجلات والمعاملات والعمليات كافة والمساهمة في زيادة كفاءة الموظفين وتحقيق الأهداف المخطط لها سابقاً واكتشاف الأخطاء أو الانحرافات قبل وقوعها، بالإضافة إلى الحاجة لحماية أصول الشركة وتقديم بيانات

وتقارير دقيقة تبين وضع المنشأة بمصداقية، وهذا بدوره يساهم في نجاح واستمرارية هذه المنشأة.

وبالإضافة إلى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية والمحاسبية وغيرها، تنفرد البنوك والمؤسسات الإسلامية بوجود الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي الذي لا يقل أهمية عن الرقابة الإعتيادية في كافة المؤسسات والبنوك، حيث يقوم بتدقيق كافة السجلات والمعاملات ورفع تقارير دورية إلى الهيئات الشرعية لمحاولة ضمان الالتزام الشرعي وبالتالي استمرارية عمل المنشأة.

4.2.2 مفهوم هيئة الرقابة الشرعية وأهميتها

الرقابة الشرعية كما عرفها معيار الحوكمة رقم (2) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التأكد من مدى التزام المؤسسات أو البنوك الإسلامية بالشريعة في جميع أنشطتها، ويتضمن ذلك التأكد من مدى سلامة العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير بما فيها تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم.

أما هيئة الرقابة الشرعية فقد عرفها معيار الحوكمة رقم (1) من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) على أنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء، على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة.

ومن الجدير بالذكر، أن استخدام المنتجات التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية سيكلف البنك على المديين القصير والطويل الكثير من الخسائر، فمن الواجب على البنوك الإسلامية لتحقيق الالتزام بالشريعة الإسلامية أن تقوم بتحييد الأرباح المتحققة من العمليات المخالفة للشريعة الإسلامية، والذي يتم التبرع به

لجهات خيرية وبالتالي انخفاض في أرباح البنك. أما على المدى الطويل فإن التهاون في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية سيؤثر بشكل سلبي على نظرة وتصور أصحاب العلاقة بالخصوص؛ مما يؤدي الى خسارة كبيرة في المصداقية والثقة بالبنك (Ahmad, 2014).

ويجب ايضاً على البنوك الإسلامية التأكد وبشكل مستمر من الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بالأمور التي تتعلق بالمنتجات والعمليات اليومية (Grays & Pellegrini, 2006). وكما تم ذكره سابقا بخصوص الثقة والمصداقية بين الأطراف ذات العلاقة والبنك فإن العمليات اليومية من الضروري جداً أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإلا ستكون ذات أثر سلبي على أداء البنوك، فالتهاون في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في العمليات اليومية ولو لم تكن هذه العمليات ذات أهمية أو ذات أثر كبير في تحقيق أرباح للبنك، فإن ذلك يحدث فارقاً كبيراً بالنسبة للمتعاملين الباحثين عن الالتزام الديني والبنك المراعي لمبادئ الشريعة الإسلامية. كما أكد Almutairi & Quttainnah (2017) على أن تقديم النصح والمشورة والرد على جميع استفسارات الأطراف الخارجية والداخلية هو أحد وظائف هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة لاحتساب وتوزيع الزكاة (Grais & Pellegrini, 2006).

نستنتج من السابق عدة نقاط تُظهر أهمية هيئات الرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية:

1. وجود هيئات الرقابة الشرعية يحول دون استخدام منتجات تخالف أحكام الرقابة الشرعية الإسلامية، فكل المنتجات يتم الموافقة عليها من قبل الهيئات قبل البدء بالعمل بها.
2. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على تحييد الأرباح المخالفة والاشراف على التبرع بها لأوجه الخير.
3. وجود هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك يضفي نوع من الثقة والمصداقية بين البنك وأصحاب العلاقة بما يخص الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية.

4. المتابعة والتأكيد بشكل مستمر على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بكافة عمليات البنك مهما كانت اهميتها في تحقيق الاهداف المالية للبنك.
5. تقديم النصح والإرشاد والمشورة للأطراف ذات العلاقة والرد على جميع استفساراتهم بخصوص الجوانب الشرعية المتعلقة بالمعاملات والعمليات والمنتجات التي ينتجها البنك.
6. حساب الزكاة وتوزيعها.

ويختلف دور الهيئة من مؤسسة مالية اسلامية إلى أخرى تبعاً لطبيعة المنشأة ومدى الامتثال للشريعة (Hassan, 2010)، ولكن فيما يخص البنوك الإسلامية تبرز أهمية الرقابة الشرعية بشكل عام بمتابعة أعمال البنك ومحاولة ضمان امتثاله لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يبرز خطر عدم الامتثال الذي ينشأ من عدم الامتثال لقواعد ومبادئ أحكام الشريعة الإسلامية التي تحددها الهيئة للبنك أو الجهة المختصة في الدولة التي تعمل بها المؤسسة المالية (IFSB, 2005)، والإخفاق في إتمام عملية الرقابة الشرعية بشكل كافي وفعال يؤدي إلى آثار سلبية على البنوك الإسلامية (Nomran et al., 2017; Grassa, 2013) يمكن أن تصل إلى قيم الأصول مع احتمالية لخسارة الاستثمار أو دخل إعادة الاستثمار من خلال سحب الأموال وإلغاء عقود الاستثمار التي تسبب انخفاض في الأرباح وأداء البنك بشكل عام وهذه المخاطر جميعها ناشئة من نقصان ثقة ومصداقية الجمهور بخصوص التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية (Hamza, 2013).

ونتيجة لهذا الخطر الكبير تبرز أهمية هيئة الرقابة الشرعية وضرورة وجودها ومنحها القوة اللازمة لتقييم أي عملية، والاعتراض عليها، وفرض رأي الهيئة وحتى وإن تعارض مع رأي مجلس الادارة (Musibah & Alfattani, 2014)، فمن أسباب بناء واستمرارية ونمو أعمال المصارف الإسلامية وجود هيئات رقابة شرعية فعالة.

5.2.2 خصائص هيئة الرقابة الشرعية

هي الأمور التي تتعلق في تكوين الهيئة أو إجراءات عملها أو أية أمور يمكن أن تؤثر على أدائها، وهنا يورد الباحث بعضها؛ لأهميتها أو لعدم دراستها بشكلٍ كافٍ في الدراسات السابقة، ومن الضرورة معرفة أن ما يؤثر على مجلس الادارة يؤثر على هيئات الرقابة الشرعية ولجان التدقيق لتشابه أعمالها (Abdul Rahman & Bukair, 2013).

1.5.2.2 حجم الهيئة

أحد أهم خصائص هيئة الرقابة الشرعية، لذلك فهي من أكثر الخصائص التي تم تناولها في الدراسات السابقة، ويختلف عدد أعضاء مجلس الإدارة في مختلف البلدان والشركات تبعاً لاختلاف الثقافات والقواعد وهياكل الملكية Ghaffar, (2014)، وينطبق هذا على الهيئات الشرعية لتشابه أعمالها بأعمال ومهام مجلس الإدارة، ولذلك اختلفت الدراسات في تحديد الحجم المناسب للهيئة فمنها ما نادى بالحجم الكبير ومنها ما شجع على الحجم الصغير للهيئة وأخرى حددت الحجم المثالي لها، أما الحد الادنى كما جاء في معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فهو ثلاثة ولم تحدد الهيئة الحد الأعلى للحجم (Alman, 2012).

تفترض نظرية الوكالة أن الحجم الصغير يقلل من تكاليف الوكالة ويزيد من تناسق الأعضاء (Quttainah et al., 2013)، بينما حجم الهيئة الكبير يزيد من مشاكل الوكالة لأن بعض المدراء قد يقوم باستغلال ذلك من خلال الاستفادة دون تقديم مقابل وهذا ما يسمى بمشكلة الراكب بالمجان (Free-rider problem) (Boone et al., 2007)، بالإضافة إلى أنه مع زيادة حجم الهيئة تتعطل وظائف المراقبة والرصد (Dallouat et al., 1999). بينما تفترض كل من نظرية الإشراف والاعتماد على الموارد أن الحجم الأكبر أفضل من الأصغر (Nomran et al., 2020)، إذ أن المجلس الذي يحتوي على عدد أكبر من الأعضاء من ذوي الخبرة يكون ذا تأثير أكبر لأنه يمتلك معرفة أكثر تعمقًا (Muth & Donaldson,

1998، وتشاركهما نظرية أصحاب المصلحة الافتراض إذ أن المجلس الأكبر أفضل لأنه يسمح بتوازن أكبر، وبالتالي يشجع على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية مع زيادة الانسجام بين أصحاب المصالح والشركة (Nawaz$_a$, 2017).

أما الدراسات السابقة فمنها ما أيد حجم الهيئة الكبير، فحجم الهيئة الكبير يزيد من مستوى الامتثال لأحكام الشريعة الاسلامية (Farook et al., 2011)، وذلك بسبب امتلاكها خبرات أكبر (Dallon et al., 1998)، فكلما زاد حجم الهيئة كلما زادت الخبرات والمعرفة الجماعية لدى أعضائها (Abdul Rahman & Bukair, 2013)، وبالتالي زيادة فعالية الهيئة في المراقبة ومراجعة جميع المعاملات مما يؤدي لضمان الالتزام بالضوابط بشكل أكبر (Almutairy & Qttainah, 2017)، كما أن حجم الهيئة الكبير بالإضافة إلى ما يوفره من وجود المزيد من العلماء من ذوي الخبرة والمهارات المختلفة، فهو يضيف علماء من المدارس الفقهية المختلفة مما يؤدي إلى تفسير أفضل للمنتجات والعمليات (Hamza, 2016)، وهذا يقلل من احتمالية عدم تناسق المعلومات (Chen & Jaggi, 2000)، ونقص المعلومات، وحالات عدم اليقين (Birnbum, 1984).

وكنتيجة للسابق ستزداد قوة الهيئة مما يمنحها القدرة والسلطة للموافقة على منتجات جديدة تجلب أعمال وأرباح إضافية للبنك (Farag, 2018)، وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على أداء البنك (Hakimi et al., 2018).

وعلى النقيض، فحجم الهيئة الصغير سيؤدي إلى تحكم الإدارة ومجلس الإدارة بها (Nomran & Haron, 2020)، وقد يسبب تأخير في الاجتماعات، فالهيئة المكونة من ثلاثة أعضاء يكون احتمالية عدم وصولها إلى النصاب القانوني أكثر، وبالتالي يؤثر على أداء الهيئة (Nathan Garas & Pierse, 2010)، فأداء البنك.

ومن الدراسات ما أيد حجم الهيئة الصغير، فحجم الهيئة الصغير يوفر اتصال أفضل وأكثر فعالية (Yoshikawa & Pham 2003; Yermack, 1996)، حيث يقلل من تكاليف الوكالة ويؤدي إلى تحسين عملية الاتصال والتحكم وعملية صنع القرار (Khan et al., 2017; Mallah & Zaman, 2015; Quttainah et al., 2013).

أما زيادة حجم الهيئة فيؤدي إلى زيادة في المشاكل ومدة أطول في اتخاذ القرارات (Jensen, 1993)، بالإضافة إلى مشاكل في التنسيق والرقابة وصعوبة في عملية اتخاذ القرار (Ben Zeineb & Mensi, 2018)، ومشاكل في الوكالة (Bukhari et al. 2013)، وله أثر على القيمة السوقية للبنك ($Nawaz_c$, 2017)، ($Nawaz_a$, 2017)، ويرتبط حجمها سلباً مع أداء البنوك (Matdussi & Grassa, 2012)، فالأداء يزداد مع انخفاض حجم الهيئة (Adnan et al., 2011).

وهناك دراسات حددت حجم أمثل للهيئة، فحجم هيئة الرقابة الشرعية الأمثل يحسن أداء البنوك الإسلامية (Nomran et al., 2020)، لكن لم تتفق الدراسات على حجم موحد للهيئة، فيذكر Lipton & Lorsch (1992) أن الحجم الأمثل يتكون من (8–9) أعضاء، ويذكر Jensen (1993) أن العدد الأمثل هو (7–8) أعضاء، أما Abdul Rahman & Bukair (2013) فيحدد بأن الحجم الأمثل يتراوح بين (3–7) أعضاء، وكنتيجة لدراسة Nomran et al., (2020) فالحجم الأمثل يتراوح (3–6) أعضاء وتحديداً (5) أعضاء، وأخيراً قسّم (Linck et al. 2008) البنوك إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وحدد البنوك الصغيرة (3) أعضاء والمتوسطة (5) والكبيرة (8) أعضاء.

بينما لم يجد ($Nawaz_b$ (2017 علاقة بين حجم الهيئة والأداء المالي، حيث قام بدراسة الحوكمة الشرعية من خلال دراسة أثر حجم الهيئة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال أخذ العائد على الأصول (ROA) كأساس، في فترة ما قبل وما بعد الأزمة المالية العالمية (2006–2010).

2.5.2.2 التغيير في التكوين

يحدث التغيير في التكوين من خلال دخول أو خروج أحد الأعضاء أو أكثر خلال العام (Nomran et al., 2018; Eisenberg et al., 1998) ، وقد يحمل هذا التغيير أثر إيجابي معه من خلال دخول أعضاء ذوي خبرة ومعرفة كبيرة ومتنوعة. إذ يعمل هذا على تحفيز الهيئة وزيادة فعاليتها وإضافة خبرات جديدة لها،

وهذا السبب الرئيس الذي يدفع الهيئة للقيام بعملية التغيير (Nomran et al., 2018). وهذا الرأي يتوافق مع نظرية الموارد التي تفترض أن زيادة التعرض للبيئة المحيطة تتيح للشركة الوصول إلى الموارد المتنوعة (Hillman & Dalziel, 2003)، أما نظرية الوكالة فتفترض أنه يجب على الهيئة أن تقوم بعملية اختيار انتقائي لأعضاءها بحيث تحافظ على المصالح الرأسمالية (Zahra & Pearce, 1989; Norman et al., 2018).

ومن الجانب الآخر فالتغيير في التكوين ربما يجلب أعضاء غير مؤهلين شرعياً وغير مطلعين على العمليات المالية بشكل كافي، ما ينتج عنه تقييد وزيادة في الأعباء على الهيئة. علاوة على ذلك، يذكر Alman (2012) أن الأعضاء الجدد ربما يحتاجون إلى وقت لفهم المخاطر قبل أن يتمكنوا من التغلب عليها، وأنه يمكن أن يؤدي إلى تضارب في المصالح بين الحوكمة الشرعية الفعالة ونجاح البنك وذلك بسبب اعتماد أعضاء الهيئة على مجلس الإدارة والمساهمين في تمديد عضويتهم في الهيئة.

ومن منظور آخر، فإطالة مدة عضوية الهيئة أو إعادة تعيينهم من جديد لأكثر من مرة، يمكن أن يساعد في الاستفادة من الخبرات المكتسبة بشكل مستمر خلال وجود العضو داخل الهيئة، وتقلل من الاختلاف في وجهات النظر، إذ يحتاج العضو لمدة حددها الأدب الإداري ما بين (3–5) سنوات ليكتسب الخبرة الكافية (Ness et al., 2010).

وقد نصت الكثير من الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية على مدة العضوية، والكثير منها حددها بثلاث سنوات، إلا أنها لم تنظم أو تحدد دورة التعاقب من حيث جواز التجديد وكيفيته (أبو غدة، 2002).

3.5.2.2 عدد الاجتماعات

يتم الاجتماع عدة مرات خلال العام الواحد من أجل مناقشة القضايا الشرعية وإقرار بعض المنتجات والمسائل الفقهية أو رفضها، بالإضافة إلى تحديد مدى انسجام الأنشطة والمنتجات مع المبادئ والأحكام الشرعية، وكلما كان عدد

الاجتماعات أكبر كلما سمح ذلك لفهم وحل المشكلات العالقة ومشاركة الأفكار وتقديم المشورة (Vafeas, 1999)، وأن تكرار الاجتماعات وسيلة مهمة لتحسين كفاءة المجلس (Lipton & Lorsch, 1992)، فهي الوعاء الذي تُطبخ فيه قرارات الهيئة (أبو العز، 2018).

وأبرزت نتائج دراسة Ntim and Osei (2011) توافقاً مع نظرية الوكالة التي تفترض أن الاجتماع بشكل متكرر يزيد من قدرتها على تقديم المشورة والمراقبة والانضباط بشكل فعال، وبالتالي تحسين الأداء المالي للشركة.

فيما يرى الزحيلي (2001) أنه لا داعي لعدد كبير من الاجتماعات بينما يكفي الاجتماع لما تقتضيه الحاجة أو أربع مرات في العام، ويمكن أن تؤثر الاجتماعات المتكررة بشكل سلبي على الأداء (Seravanan, 2017)، فعدد الاجتماعات الكبير والمتكرر يمكن أن يؤدي إلى نوع من الروتين على عكس الاجتماعات المحددة لحل والبت في قضايا فقهية مالية، بالإضافة لبعض القرارات الروتينية. علاوة على ذلك، فالوقت الذي يقضيه الأعضاء غير التنفيذيين مع الشركة محدود ويمكن استغلاله بشكل أكثر فاعلية وبشكل أكبر فائدة مع الإدارة (Vafeas, 1999).

4.5.2.2 الخبرة المالية والمحاسبية والاقتصادية

أوصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأن لا يقل حجم الهيئة الشرعية عن ثلاثة أعضاء، وينبغي أن يكون لدى أحدهم معرفة كافية في فهم القضايا المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي (AAOIFI, 2010) وذلك لأن الأعضاء الذين يملكون معرفة وخبرة مالية يكون أداؤهم أكثر فعالية مقارنة بالذين لا يملكون هذه المعرفة (Abdul Rahman & Baker, 2013)، إذ تساعد المعرفة الشرعية لأعضاء الهيئة إلى جانب المعرفة المالية والمحاسبية على اتخاذ القرارات بحريّة أكثر بالإضافة إلى تعزيز أداء البنك (Grassa, 2016; Kakabadse et al., 2010).

كما أن الأعضاء الحاصلين على درجة الدكتوراه في الأعمال والاقتصاد وكانوا على علم أفضل بالقضايا الحالية وموقف الشريعة فيها، وقادرين على قبول الإجراءات الجديدة، والتعامل مع حالات عدم اليقين بشكل أفضل (Hambrick & Mason, 2011; Farook et al,. 1984) ، ما يعزز القول بأن الأعضاء الحاصلين على شهادات في المحاسبة أو المالية أو الاقتصاد بالإضافة إلى معرفة الشريعة يرتبط أداؤهم بشكل إيجابي بأداء البنك (Khan et al., 2017)، فالتعليم الجامعي يعزز قدرة البنك على المنافسة (Gabrielssou & Huse, 2005)، وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على أداء البنك (Haniff & Cook, 2002).

ما يؤكد هذا الطرح، أن لجان التدقيق التي تضم خبراء ماليين غالباً تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية (McDaniel et al., 2002)، وبالتالي التقليل من المشاكل المالية (McMullen & Raghunanthan, 1996)، ونظراً لأن مهمة هيئات الرقابة الشرعية تشبه مهمة التدقيق (Almutairi & Quttainah, 2017) فوجود أعضاء ذوو خبرة مالية ومحاسبية قد يؤثر إيجابياً وبشكل كبير على الأداء (Matoussi & Grassa, 2010; Nomran et al., 2018).

بالرغم مما اتفقت عليه هذه الدراسات جميعها، والتي وافقت افتراض نظرية الموارد القائل بأن الخبرة توفر مورداً مهماً بالنسبة للشركة (Abdullah & Valentine, 2009)، فإن أغلب أعضاء الهيئات الشرعية هم علماء في الشريعة الإسلامية وقليل منهم لديه الخبرة في المحاسبة والبنوك والاقتصاد (Abdallah et,al., 2014)، إذ يفتقر غالبية الأعضاء إلى الخبرة في العمل المصرفي مما يؤثر على الأنشطة المالية والمنتجات الإسلامية المالية.

5.5.2.2 الخبرات في هيئات الرقابة الشرعية

العديد من الدراسات تناولت ما يسمى بالعضوية المشتركة (Cross membership)، ومنها ما ذكر أثرها الإيجابي على الأداء بشكل عام ومنها ما ذكر عكس ذلك، ولكن تناولتها هذه الدراسة كخبرات سابقة لأعضاء الهيئة في

هيئات أخرى في مؤسسات مالية إسلامية بالإضافة إلى العضوية المشتركة في الهيئات الأخرى في نفس الوقت.

وتعد العضوية المشتركة الرابط بين مجموعة من الشركات التي أنشأها أعضاء الهيئات الشرعية الذين يعملون في أكثر من هيئة شرعية واحدة في نفس الوقت (Domhoff, 2005; Haniffa & Cooke, 2002).

وتفترض نظرية الاعتماد على الموارد أنه من خلال عمل الهيئات المشتركة يمكن الوصول إلى المزيد من الموارد والمعلومات الاستراتيجية عبر الروابط التنفيذية (Zaheer & Bell, 2005)، إذ يمكن لهؤلاء الأعضاء الاتصال بالبيئة الخارجية من خلال عملهم في أكثر من هيئة واكتساب ونشر هذه المعلومات (Nomran et al., 2018)، لذلك يمكن اعتبار هؤلاء الأعضاء مصدر مهم للمعلومات عن الأنشطة والسياسات المتبعة في الشركات الأخرى (Hanffa & Huda, 2006)، وبالنظر إلى الناحية الأخرى من المعلومات التي يكتسبها أعضاء الهيئات الشرعية من خلال العضوية المشتركة، فيمكن أن يكون لها أثر السلبي من خلال مشاركة المعلومات الخاصة بالشركة نفسها (Nomran et al., 2018)، كما أشار Grassa & Matussi (2014) إلى أن الدراسات أكدت أن المناصب المشتركة لأعضاء الهيئات الشرعية تتأثر بتضارب المصالح، فعمل الأعضاء في أكثر من هيئة شرعية واحدة يؤدي إلى وصولهم لمعلومات عدة شركات مما يؤدي إلى تضارب في المصالح (Garas, 2012). ومن الجدير بالذكر، أنه ولتنفيذ نظام حوكمة جيد فقد منع عدد من البنوك المركزية أعضاء الهيئات الشرعية من المشاركة في أكثر من هيئة شرعية واحدة (Grassa, 2016).

ويذكر Hamza (2013) أن على الأعضاء المشاركين في أكثر من هيئة رقابة شرعية واحدة المحافظة على سرية العمليات والوثائق والعمليات والأنشطة لهذه البنوك، للمحافظة على سير العمل دون تضارب في المصالح، وإذا تعرضت خصوصية هذه البنوك للخطر فيجب أن يكون لديها إجراءات معمول بها لاتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة لحماية مصالحها.

ومن منظور آخر، فالعضوية المشتركة تساعد في جعل المعلومات أكثر مصداقية وموثوقية (Lovsch & Maclver, 1989)، وأكثر وضوح من خلال مقارنتها مع المعلومات المتحصلة من المشاركة في الهيئات الأخرى (Daya at al., 1996).

أما ما يخص الأعضاء فإن العضوية المشتركة تساهم في إثراء ما لديهم من قضايا شرعية ومالية (Farook & Lanis, 2007)، وهذا ما تقوم به الخبرات السابقة، فعند العمل في أكثر من مؤسسة مالية إسلامية كعضو هيئة رقابة شرعية يكتسب هذا العضو خبرات مالية وشرعية من خلال القضايا والمنتجات والتجارب التي واجهته، فتساعد في زيادة معارفه وخبراته العملية مقارنة بالأعضاء الذين يعملون في هيئة شرعية واحدة.

6.5.2.2 الاستقلالية

تعد من أهم الخصائص التي من الممكن أن تؤثر على أداء هيئة الرقابة الشرعية، ولكي تكون الهيئة مستقلة يجب أن ترتبط بأعلى مستوى تنظيمي في البنك كي تحظى قراراتها بالأهمية اللازمة للتطبيق وتكون قادرة على القيام بأعمالها على نحو منضبط دون أي تأثير أو ضغوطات تمارس عليها، كذلك يجب على العضو أن يكون عادلاً متجرداً غير متحيز، وأن لا يضع نفسه في مواقف تتعارض فيها مصلحته مع مصالح من يقدم لهم الخدمة، وأن يكون مستقلاً في المظهر والمخبر، وألا ينقاد لتأثير الآخرين عند تكوينه لأحكامه، وتأديته لواجباته وخدماته (أبو العز، 2018).

كما أن المبدأ الذي تقوم عليه نظرية الوكالة هي حماية مصالح المساهمين عند وجود بعض النزاعات، إذ أن المجالس المستقلة وغير الخاضعة لسلطة الرئيس التنفيذي تكون أكثر قدرة على ممارسة عملية الرقابة (Ramly and Nordin, 2018)، لذلك تبرز أهمية الاستقلالية في التأثير على مدى قدرة وفعالية عملية الرقابة (Jensen and Meckling, 1976)،

وجاء وفقا لمعايير (AAOIFI)، يجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية مستقلة تماماً عن مجلس الإدارة، بل ويُسمح لها حضور اجتماعات المجلس ومناقشة الجوانب الدينية للقضايا المطروحة (AAOIFI, 2005).

يناقش Hamza (2013) أنه من أهم الأسباب الجاذبة لمتعاملي البنوك الإسلامية، هي موافقة جميع منتجاته ومعاملاته لأحكام الشريعة الإسلامية، لكن عند تدخل الإدارة في أعمال الهيئة والعمل وفق إجراءاتها، فإن ذلك يقلل من ثقة أصحاب المصالح ويؤدي إلى سحب الودائع من قبل المتعاملين، ويشدد على أن سلامة الهيئة الشرعية لا يمكن تحقيقها إلا باستقلال كامل في تنفيذ مهامها، مما يؤدي إلى تعزيز مصداقية البنك مع أصحاب العلاقة.

وكما في مجالس الإدارة فإنه يجب على الهيئات الشرعية لكي تكون قادرة على أداء المهام المسندة إليها بفعالية أن تعمل بأعضاء مستقلين (knan et al., 2019)، وعلى العكس من ذلك فلن يستطيعوا اتخاذ ونقل قرارات متحيزة (knan et al., 2019; Dc Andres & Vallelado, 2008).

ومن أهم محددات الإستقلالية الأجور والمكافآت، فكيفية منحها وقيمتها يمكن أن تؤثر بشكل كبير على استقلالية الهيئة، فيقترح Hamza (2013) أن يتم تحديد المكافآت من قبل هيئة أخرى كالبنك المركزي أو الحكومة؛ تجنباً لتضارب المصالح ولضمان استقلالية الأعضاء.

والمكافآت يجب أن تكون محددة، لا تتغير تبعاً لنجاح المنتجات الجديدة المطروحة أو وفقاً لأداء البنك، بالإضافة كونها تتناسب مع ما يقدمه أعضاء الهيئات من خدمات للبنك، أن لا تكون سرية؛ وذلك من أجل ضمان استقلالية أعضاء الهيئة وعدم تغليبهم لرفع ربحية البنك على حساب الالتزام لأحكام الشريعة الإسلامية.

وجاء الحث على أن تكون المكافآت مبلغاً مقطوعاً ثابتاً، لا مبلغاً مقطوعاً عن كل منتج تتم إجازته لما فيها من شبهةٍ بالهديةِ للقاضي، حيث تعبر الهدية للقاضي كالرشوة، وأن لا تكون نسبة مئوية من الربح العائد من استخدام المنتج لما

فيه من مصلحة مباشرة لأعضاء الهيئة في تعظيم أرباح البنك، بالتالي التساهل في إصدار الفتاوي الشرعية والرقابة (بن زغيبه، 2016).

7.5.2.2 وجود هيئة رقابة شرعية عليا

إن الهدف من وجود الرقابة الشرعية العليا العمل على مراقبة البنوك الإسلامية، والتحقق من امتثالها لأحكام الشريعة الاسلامية، وإسداء الرأي والمشورة لها بشأن القضايا الشرعية بصفتها هيئة شرعية مستقلة ومحايدة تتبع غالبا للبنك المركزي أو هيئة الأوراق المالية. فوجود الهيئات العليا يضفي ثقة ومصداقية أكبر من قِبل أصحاب المصلحة تجاه البنوك إلى جانب توحيد الفتاوي الشرعية في البنوك الإسلامية داخل الدولة.

ومن خلال البحث، لم يجد الباحث سوى دراسة واحدة تناولت الهيئات الشرعية العليا، حيث ناقشت دراسة Grassa (2016) الممارسات والأطر التنظيمية للإشراف الشرعي في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، حيث شملت الدراسة (25) من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وتم تقسيم دول المنظمة إلى ثلاث مجموعات، دول خارج الإطار التنظيمي للرقابة الشرعية، ودول ذات سلطة شرعية عليا؛ إما عن طريق الهيئات الشرعية العليا أو عن طريق الهيئات الحكومية مثل وزارة الأوقاف أو وزارة العدل، ودول ذات سلطة شرعية مؤسسية. وخلصت الدراسة إلى وجود ثغرات مختلفة في ممارسات الحكومة الشرعية الحالية لهذه البلدان ترتبط معظمها في أدوار ومسؤوليات الهيئة الشرعية الوطنية.

6.2.2 النظريات التي فسّرت التأثير المتوقع للهيئات الشرعية على الأداء

لتفسير التأثير المتوقع لخصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء استعانت هذه الدراسة بعدد من النظريات التي تم استخدامها في بعض الدراسات السابقة كقاعدة نظرية في شرح دور وفعالية خصائص الهيئة مثل (Farook et al., 2011; Alman, 2012; Quttainah et al., 2013; Nguyen et al., 2014; Nomran et al., 2018 Nomran et al., 2019)، ومن ضمن هذه

النظريات نظرية الوكالة، ونظرية الاعتماد على الموارد ، ونظرية الإشراف، ونظرية أصحاب المصلحة.

1.6.2.2 نظرية الوكالة (Agency Theory)

تقوم النظرية على أساس أن هناك علاقة تعاقدية بين شخصين أو أكثر، الطرف الأول يدعى الموكِّل (Principal)، والطرف الآخر يدعى الوكيل (Agent)، حيث يكلِف الموكِّل بموجب هذا العقد الوكيل بالقيام بأعمال معينة أو اتخاذ قرارات نيابة عنه (Almilia, 2009).

فعند قيام المُلّاك بتعيين المدراء للقيام بإدارة الشركات بدلاً منهم وذلك بسبب الخبرة والمعرفة التي يتمتعون بها أو لعدم قدرتهم على إدارة هذه الشركات بأنفسهم، يفوض المُلّاك بعض من سلطاتهم للمدراء مما قد ينتج عنه عدم تناسق في المعلومات من خلال سعي المدراء وراء مصالحهم الشخصية بدلاً من السعي وراء مصالح الشركة، وهذا ما يسمى بمشكلة الوكالة (Jensen & Mecking, 1976)، وللتخلص من هذه المشكلة فإنه في غاية الأهمية حصول المُلّاك على معلومات تتصف بالدقة والشفافية خاصة في الأمور الشرعية بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (Haniffa and Hudaib, 2007).

لذلك فوجود هيئة الرقابة الشرعية والتي تعتبر جزء من نظام الحوكمة الشرعية يضمن إصدار تقارير دورية عن مدى امتثال الشركة لأحكام الشريعة، ويقلل من عدم تناسق المعلومات، ويزيد من شفافيتها فيما يتعلق بالمسائل الشرعية (Obid & Naysary, 2014)، مما يساهم في استمرارية ونجاح البنوك وزيادة ثقة المتعاملين بما يتعلق بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

2.6.2.2 نظرية الاعتماد على الموارد (Resource Dependence Theory)

تبحث هذه النظرية في أهمية الموارد الخارجية للمؤسسة وكيفية تأثيرها على هيكل وتنظيم الشركة وتعيين المجالس والموظفين، كما تعتبر الموارد والمنظمات الخارجية ذات أهمية كبيرة للشركة (Ulrich & Barney, 1984; Salancik &

(Pfeffer, 1978، كما يشمل هذا النهج التشابكات الخارجية وتأثيرها على الشركة، فالعمل في الهيئات المشتركة يساعد في وصول البنوك للمزيد من الموارد والمعلومات المهمة (Zaheer & Bell, 2005)، كما أن الخبرات السابقة تعتبر مورداً مهماً للبنك (Abdullah & Valenine, 2000)، وتفترض أيضاً أن حجم الهيئات الكبير يوفر عدد أكبر من الأعضاء من ذوي الخبرة الذين يمكن الإستفادة من خبراتهم ومعارفهم (Muth & Donadson, 1998).

وبناءً على العوامل الداخلية والمحيطة بالشركة فقد تلجأ الشركة للاعتماد على الموارد الخارجية لتعزيز مجالسها والحصول على ميزات جديدة من خلال تغيير حجم أو استبدال المدراء أو أعضاء المجالس (Zahra & Pearce, 1992).

3.6.2.2 نظرية الإشراف (Stewardship Theory)

تفترض نظرية الإشراف أن المدراء يسعون لتحقيق أهداف الشركة لأنهم على علم أن تحقيق أهداف الشركة يقود إلى منفعتهم الخاصة (Davis et al., 1997)، أي أنه من خلال تلبية احتياجات وأهداف الشركة يتم تلبية احتياجات وأهداف المدراء (Donaldson & Davis, 1991)، أي أنهم يسعون لإرضاء الملاك من خلال تحسين أداء المنظمة بشكل عام (Arthurs & Busenitz, 2003).

كما جاءت نظرية الإشراف لتفسر الحال الذي تسعى فيه المنظمة لتحقيق الأهداف الخاصة بنمو المنظمة لا الأهداف الشخصية، ويتم استخدام هذه النظرية لشرح العلاقة بين متغيرات الخبرات العلمية، والعضوية المشتركة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية كمتغيرات مستقلة (Fitriana et al., 2019).

علاوة على ذلك، تفترض نظرية الإشراف أن حرص المدراء على سمعتهم وسعيهم للتقدم في السلم الوظيفي يحول دون تضارب المصالح مع مجلس الإدارة، وبالتالي تقليل تكاليف الوكالة (Donaldson & Davis, 1994). أي أنه خلافاً لنظرية الوكالة التي تركز على تضارب المصالح بسبب السعي لتحقيق المصالح الشخصية، فإن نظرية الإشراف تفترض أن المدراء التنفيذيين هم أفراد ذو ثقة، وأن

العوامل النفسية والإجتماعية هي العامل الرئيس في حدوث الخلافات وليست المكاسب المادية أو المصالح الشخصية.

4.6.2.2 نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory):

تهتم هذه النظرية بتحديد العلاقة بين إدارة المنظمة وجميع الأطراف ذات الصلة التي قد تؤثر وتتأثر بأنشطتها مثل المالكين والدائنين والموظفين والعملاء والمورّدين وغيرهم، وتفترض أن هذه العلاقة ذات أهمية أكبر من العلاقة بين الملاك والمدراء (Elena, 2012) ، حيث أن الشركة مسؤولة عن عملياتها ليس أَمام المساهمين فحسب، بل جميع أَصحاب المصالح معها (Deegan, 2002; Freeman, 1984).

وأصحاب المصلحة هم أشخاص أو مجموعات ذات مصالح مشروعة مع نشاط الشركة. إذ يتم تحديد أصحاب المصلحة من خلال اهتماماتهم بالشركة، حتى وإن كان للشركة أي مصلحة وظيفية بالمقابل، كما أن مصالح جميع أصحاب المصلحة ذات قيمة جوهرية؛ أي أن كل مجموعة من أصحاب المصلحة تستحق النظر لمصلحتها وليس فقط بسبب قدرتها على تعزيز مصالح بعض المجموعات الأخرى، مثل أصحاب الأسهم (Donaldson & Preston, 1995).

كما أكد Grais & Pellegrini (2006) على أهمية تزويد كافة أصحاب المصلحة بمعلومات ذات شفافية ودقة عالية للقيام بدورهم في محاسبة المدراء عن أي تقصير في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أشار إلى أهمية الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم معلومات كاملة تتصف بالشفافية والدقة وذلك من خلال وجود هيئة الرقابة الشرعية.

3.2 الأداء المالي

يعبر الأداء عن مدى كفاءة المنشأة في استخدام جميع مواردها لتحقيق أهدافها ومدى قدرة الشركة على تحقيق الدخل، إذ يمثل الأداء المالي ملخص لأنشطة الوحدة الاقتصادية خلال الفترات السابقة من خلال استخدام أدوات التحليل

المالي والخروج بنتيجة ذات فائدة في عملية اتخاذ القرار المناسب، والذي يقع ضمن مصلحة الهدف العام للوحدة الاقتصادية (الكروي، 2018).

ويعد تقييم أداء المنشأة أمراً ضرورياً لقياس وتقييم مدى نجاح المنشأة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وما يوفره من معلومات مهمة لأغراض التخطيط والرقابة (الحسيني، 2000). وهذه المعلومات مهمة لجميع الأطراف الخارجية لغايات الإستثمار أو إعادة الإستثمار، والأطراف الداخلية لتقييم الإنحرافات وتقويمها وتحييد نقاط الضعف وتعزيز مصادر القوة.

1.3.2 أهمية الأداء المالي

من الأهمية بمكان قيام المنشآت بقياس أدائها المالي بشكل متكرر، فهو يعتبر أحد أهم مقاييس الأداء وله انعكاس كبير ومباشر على الأداء الكلي لها، إذ يساعد على بقاء واستمرارية المنشأة، كما يساعد وبشكل كبير على متابعة أنشطتها، ومراقبة سير عملها، وتقييم أداءها، ومواجهة التحديات والمشاكل التي من الممكن أن تواجهها، بالإضافة إلى استغلال الفرص الخارجية (الدعاس، 2010).

كما أن له الأثر الأكبر في تطورها وتوسعها ونموها ضمن خطوات ثابتة وواضحة، وتحديد موقع المنشأة الحالي في السوق، والسعي للوصول إلى مكانة أكبر، من خلال تحديد مواطن القوة والضعف فيها، والاستفادة من المعلومات والتقارير التي يوفرها الأداء المالي والتي تساعد على اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات موثوقة وملائمة (محمد وآخرون، 2017).

2.3.2 أثر هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي

العديد من الدراسات أكدت على وجود أثر لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي أو ربحية البنوك الإسلامية، ومنها (Almutairi & Quttainah, 2017; Nomran et al., 2018).

وهذا لا يعني أن يكون هنالك أثر مباشر للهيئة على الأداء المالي، ولكن يمكن أن يكون أثر الهيئة من خلال عدد المنتجات التي تم الموافقة عليها أو تكييفها

بحيث توافق أحكام الشريعة الإسلامية (Alsartawi, 2019)، إذا تعطي الزيادة في المنتجات المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية خيارات أكثر للإستفادة منها. كما يتمثل الدور الأهم والأبرز للهيئة في حماية البنوك من الوقوع في المخالفات الشرعية التي من الممكن أن تُفقد هذه البنوك ثقة متعامليها (Ahmad, 2014)، وبالتالي انخفاض في الودائع والتمويلات الممنوحة ثم خسارة البنك أو حتى خروجه من السوق.

3.3.2 مؤشرات الأداء المالي

يوجد الكثير من المؤشرات التي تقيس الأداء المالي للشركات، ولكن تم الاكتفاء بأشهر مقياسين من مقاييس الأداء وأكثرها استخداماً وهما:

1.3.3.2 معدل العائد على الأصول (ROA)

العائد على الأصول هو عبارة عن مؤشر لقياس مستوى ربحية الشركة بالنسبة إلى إجمالي أصولها، حيث أن العائد على الأصول يقدم تصورًا عن مدى الكفاءة التي تعمل بها الإدارة، وكيفية استخدام أصولها؛ لتحقيق أهدافها، كما يتم احتساب العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول (الصيرفي، 2014)، أي أنه يقيس الأداء التشغيلي للبنوك، ومن الدراسات التي اتخذت العائد على الأصول كمؤشر للأداء (Knan et al., 2019; Nomran et al., 2018; Ajili & Bouri, 2018; Nomran et al., 2017; Qattainah et al. 2017).

2.3.3.2 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

تعد هذه النسبة من أكثر النسب التي تستخدم لقياس فاعلية الإدارة، إذ تقيس معدل العائد على الأموال التي يتم استثمارها من قبل المساهمين، وتقيس أيضًا ربحية هيكل رأس المال، كما ويمكن الوصول إلى معدل العائد الذي تتمكن الشركة من تحقيقه من رأس المال المملوك من خلالها، ومدى قدرة الإدارة على تعظيم

أرباحها من خلال الاستخدام الأمثل لأموال المساهمين (الزبيدي، 2008)، أي أنه يقيس الأداء التشغيلي والتمويلي، ومن الدراسات التي اتخذت العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء (الأقرع، 2020 Nomran et ;Knan et al., 2019 ; al., 2018; Ajili & Bouri, 2018; Nomran et al., 2017; Qattainah .(et al. 2017

4.2 الدراسات السابقة

من خلال البحث في الدراسات السابقة لم يجد الباحث سوى القليل من الدراسات التي تناولت أثر بعض خصائص هيئة الرقابة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية، ولم تأخذ أي من هذه الدراسات الوطن العربي كمجتمع للبحث، بينما تناولت الدراسات مواضيع أخرى درست من ضمنها أثر وجود هيئة الرقابة الشرعية أو بعض من خصائصها. ومن خلال هذا المبحث سيتم استعراض عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، ومناقشة هذه الدراسات، وسيتضمن جدولاً يلخص تلك الدراسات.

1.4.2 ملخص الدراسات حسب الخصائص

الكثير من الدراسات تناولت حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية وأثر هيئة الرقابة الشرعية على هذه البنوك كجزء من هذه الحوكمة، فمنها من قام بدراسة أثر هذه الهيئات على أداء البنوك الإسلامية، كدراسة كل من Kusuma & Ayumardani (2016) و Mollah & Zama (2015) و Darwanto (2019) & Chariri حيث اتفقت هذه الدراسات على أن وجود هيئات الرقابة الشرعية من خلال الحوكمة الشرعية له أثر إيجابي على أداء البنوك الإسلامية، لكن دراسة Mollah & Zama (2015) وجدت أن وجود الهيئة يساعد في الحصول على أداء أفضل فقط عندما يكون دورها إشرافي، وتأثير لا يذكر عندما يكون لهذه الهيئات دور استشاري فقط، كما أن دراسة Darwanto & Chariri (2019) وجدت أن هذا الأثر الإيجابي يكون على العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال، وأثر

سلبي على التمويل المتعثر، كما درس Masrnki et al. (2018) سمات هيئات الرقابة الشرعية ولاحظوا أثرها على ربحية البنوك.

أما فيما يخص كفاءة البنوك الإسلامية، فقد وجد Mezzi (2018) أن وجود هيئات رقابة شرعية في البنوك الإسلامية له تأثير كبير على كفاءة هذه البنوك، أما دراسة Ben Zeineb & Mensi (2018) فقد وجدت هذا الأثر إيجابياً حيث ارتبط وجود هياكل حوكمة صارمة بمستويات كفاءة إذ يسمح لها بتحمل مخاطر أعلى.

وللهيئة أيضاً أثر إيجابي على المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما وجدته دراسة Musibah & Alfattani (2014) ، وعزز هذه النتيجة Abdul Rahman & Bukair (2013) اللذان وجدا أن الجمع بين سمات هيئات الرقابة له تأثير إيجابي وكبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

كما وجد Hamza (2013) أن البنوك الإسلامية أقل عرضة لإدارة أرباحها بالرغم من أنه لا يوجد سلوكيات مختلفة في إدارة الأرباح بين البنوك الإسلامية التي تحتوي على هيئات رقابة شرعية، والتي لا تحتوي على هذه الهيئات، ووجد Mollah & Zaman (2015) أن الحوكمة الشرعية تؤثر على نسبة أعلى من تمويل المشاركة وأداء الزكاة ولكن ليس لها تأثير على نسبة الدخل المحرم.

أما دراسة كل من Almutairi & Quttainah (2017) و Qattainah et al. (2017) فقد ركزت على أثر الهيئات على البنوك الإسلامية بشكل عام، إذ وجدت أن البنوك الإسلامية التي تحتوي على هيئة رقابة شرعية تتفوق على مثيلاتها اللاتي لا يحتوين على هذه الهيئات، وأضاف Almutairi & Quttainah (2017) أن هذه الهيئات تساعد في القيام بدور أفضل في مراقبة سلوك الأداء، وأن دمج هذه الهيئات في هياكل البنوك الإسلامية يحسن التصميم الاستراتيجي والتنفيذ ويوفر مزيد من التوجيه للمدراء والموظفين، وذكر Qattainah et al. (2017) أن وجود هيئات الرقابة الشرعية يوفر مراقبة أكثر ويساعد على تخفيف مشاكل وتكاليف الوكالة.

وبالإنتقال لخصائص هيئات الرقابة الشرعية وبدءًا بالحجم كأحد أهم الخصائص وأكثرها دراسة، إذ تم دراسة أثرها على أكثر من جانب وأهمها الأداء. حيث اتفقت دراسة كل من Almutairi & Quttainah (2017) و الأقرع (2020) و Hakimi et al. (2018) و Farag et al. (2018) أن حجم الهيئة يرتبط بأداء مالي أفضل، وأضاف Hakimi et al. (2018) أن هذا التأثير لا يكون ذو أهمية إلا عند قياس الربحية بالعائد على الأصول، وأن الهيئات الأكبر حجماً تكون أكثر قدرة على أداء وظائف الرقابة والاستشارات والأداء التنظيمي ، وذكر Farag et al. (2018) أن الحجم الكبير يؤدي إلى تكاليف وكالة أقل، كما أن حجم الهيئة يتأثر بحجم البنك بشكل إيجابي، وأوصى الأقرع (2020) بضرورة مراعاة الحجم الأمثل بما يتناسب وحجم البنك، وقام Nomran et al. (2017) بتقسيم أحجام البنوك لدراسة أثر حجم الهيئة على الأداء في حال تغير حجم البنك، حيث وجد أثر كبير للحجم على أداء هذه البنوك عند دراسة العينة كاملة، وبعد تقسيمها وجد أن للحجم الكبير أثر على البنوك الكبيرة فقط، وأن الهيئات الكبيرة تكون أكثر كفاءة في التعامل مع الأدوار والاستشارات المختلفة من الهيئات الصغيرة، كما أكدت دراسة Nomran et al. (2018) على وجود علاقة قوية بين حجم الهيئة وأداء البنوك.

وقد قام Ben Zeineb & Mensi (2018) بدراسة حجم هيئة الرقابة الشرعية كأحد خصائص الحوكمة ووجد أن حوكمة المصارف الإسلامية يسمح لها بتحمل مخاطر أعلى لتحقيق مستوى كفاءة عالي، وبالمقابل فقد وجد Mezzi (2018) أن حجم الهيئة لا يؤثر على الكفاءة المصرفية، وذكر Khan et al. (2019) في دراسة أجراها على دول جنوب آسيا أن البنوك الإسلامية تحصل على أعلى درجات في عملية الحوكمة وذلك نتيجة مجالس الشريعة الأكبر، حيث تضيف أعضاء ذوي معرفة وخبرة وتوسع وجهات النظر الاستراتيجة.

وعلى النقيض مما سبق، فهناك دراسات شجعت على حجم الهيئة الصغير، كدراسة Alman (2012) التي وجدت أن زيادة عدد الأعضاء يؤدي إلى زيادة مخاطرة محفظة القروض الإسلامية، ودراسة $Nawaz_a$ (2017) التي وجدت أن حجم الهيئة له تأثير سلبي على القيمة السوقية، ودراسة $Nawaz_b$ (2017) التي

وجدت الأثر السلبي للأداء على السوق، وأكدت دراسة Nomran & Haron (2020) على أهمية الحجم الصغير في تعزيز أداء البنوك الإسلامية مقارنة بالحجم الكبير، وأضاف إلى أنه يجب أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة وأن الحجم الأمثل هو خمسة، ، أما $Nawaz_b$ (2017) فقد قام بدراسة الحوكمة الشرعية من خلال حجم الهيئة ووجد أن الحوكمة الشرعية وحدها لا تفسر اتجاهات النمو في صناعة التمويل الإسلامي.

وبشكل عام وجد Nugraheni (2018) أن للحجم أثر كبير على الأداء الاجتماعي، ووجد Nurkhin et al. (2018) أن حجم الهيئة له تأثير إيجابي على أداء الزكاة، وسلبي فيما يخص الدخل غير الحلال، وليس له أثر على نسبة التمويل، و Quttaihal et al (2013) وجد أن حجم الهيئة من الخصائص المهمة في إدارة أرباح البنوك الإسلامية.

وبالانتقال للتغيير في التكوين فقد وجد الأقرع (2020) في دراسة أجراها لعدد من البنوك اليمنية أنه لا يوجد لها علاقة بالأداء في البنوك الإسلامية، وأرجع السبب في ذلك إلى ثبات واستقرار الأعضاء في مناصبهم بشكل دائم في العينة المختارة، كما تعزز دراسة Nomran et al. (2017) هذه النتيجة إذ لم تجد لها علاقة بالأداء في البنوك الإسلامية في ماليزيا وأندونيسيا، أما دراسة Nomran . et al (2018) فقد وجدت علاقة قوية للتغيير في التكوين وأداء الهيئة، وعلاقة سلبية بين التغيير في التكوين وأداء البنك.

أما عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية السنوية فقد قام بدراستها كل من Khan et al. (2019) و $Nawaz_b$ (2017) ولم يجدوا لها أثر، إذ قام Khan et al. (2019) بدراسة عدد من خصائص هيئة الرقابة الشرعية ومن بينها عدد الاجتماعات ولم يجد لها تأثير على أداء البنك، كما لم يجد $Nawaz_b$ (2017) أثر لعدد الاجتماعات على الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية.

ومن خلال دراسة الأعضاء ذوي الخبرة المالية والمحاسبية والتمويل، اتفق Almutairi & Quttainah (2017) والأقرع (2020) أن الخبرات المالية والمحاسبية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، إذ ذكر Almutairi & (2017)

Quttainah أن عضوية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ترتبط بأداء مالي أفضل، بينما وجد Hakimi et al. (2018) أنها ليست ذات تأثير كبير على أداء البنوك الإسلامية، وينبغي على هذه البنوك أن تولي أهمية أثر لاختيار علماء مختصين في المحاسبة إلى العدد الإجمالي للعلماء في الهيئة الشرعية، ووجدت دراسة Nomran et al. (2017) أن لهذه الخبرات أثر على البنوك ذات الحجم الكبير، أما دراسة Nomran et al. (2018) وجدت علاقة سلبية بين هذه الخبرات والأداء.

ووجدت دراسة Nawaz$_b$ (2017) من خلال دراسة خصائص هيئة الرقابة الشرعية، ومن بينها خبرات الأعضاء المالية أن لهذه الخصائص عوامل مهمة في تحديد مستوى الكشف عن المسؤولية الاجتماعية، كما وجدت دراسة Quttaihal et al. (2013) أن وجود أعضاء من هيئة التدقيق للمؤسسات الإسلامية من العوامل المهمة في إدارة البنوك الإسلامية.

تناول الباحث في دراسته الخبرات السابقة في الهيئات الشرعية بالإضافة إلى العضوية المشتركة الحالية في هيئات شرعية أخرى، لذلك تم جمع نتائج الدراسات التي تناولت العضوية المشتركة بالإضافة إلى الخبرات السابقة. فقد وجدت دراسة Almutairi & Quttainah (2017) و Quttainah et al. (2017) أن العضوية المشتركة مهمة في تحسين أداء البنوك الإسلامية وترتبط بأداء مالي أفضل، بينما وجد الأقرع (2020) أن لها أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، كذلك وجد Elamer et al (2019) أن العضوية المشتركة تتناسب بشكل إيجابي مع زيادة مخاطرة محفظة القروض الإسلامية، أما دراسة Nomran et al. (2017) فقد وجدت أنها تؤثر بشكل كبير على البنوك الإسلامية عند دراستها بجميع أحجامها، أما عند تقسيم العينة إلى بنوك كبيرة وصغيرة فقد وجد أن لها أثر على البنوك ذات الحجم الكبير فقط.

ودراسة Fitriana et al. (2019) وجدت أن للعضوية المشتركة تأثير إيجابي على أرباح تمويل المشاركة، وفيما يخص الأداء الاجتماعي فقد وجدت دراسة Nugraheni (2018) أنها لا تتأثر بالعضوية المشتركة.

وفيما يخص الاستقلالية، فقد وجدت دراسة كل من الأقرع (2020) و(2015) Mollah & Zaman أن الاستقلالية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، وأكد (2015) Mollah & Zaman على أهمية ضمان استقلالية هيئات الرقابة الشرعية.

أما هيئات الرقابة الشرعية العليا فقد هدفت دراسة (2016) Grassa إلى مناقشة مختلف الممارسات والأطر التنظيمية للإشراف الشرعي، ووجدت نظام إشرافي ضعيف وفقير في الشريعة الإسلامية، كما وجدت ثغرات مختلفة في الممارسات الإشرافية الشرعية الحالية، حيث ترتبط معضمها بأداء مسؤوليات الهيئة الشرعية الوطنية وواجبات مجلس الشريعة الإسلامية وخصائصها، كما توصي بضرورة قيام السلطات الشرعية الوطنية بلعب دور أكبر في مراقبة وضمان ممارسات الحوكمة المصرفية الإسلامية.

1.4.2 مُلخص الدّراسات السَّابقة:

فيما يلي جدولًا يعرض ملخصًا للدراسات السَّابقة التي تناولتها الدّراسة وما قد جاء فيها:

الجدول (1)

ملخص الدراسات السابقة

	اسم الباحث، سنة ومكان الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم النتائج
1	– الأقرع (2020) البنوك الإسلامية اليمنية 2016-2000	قياس أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.	المتغير المستقل: خصائص هيئة الرقابة الشرعية: – الحجم. – المؤهلات العلمية. – الاستقلالية. – الخبرة. –العضوية المشتركة. – التغيير في التكوين. – التفويض. المتغير التابع: – العائد على حقوق الملكية	المتغيرات (حجم الهيئة، الاستقلالية، الخبرة) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بالأداء المالي، والمتغيرات (المؤهلات العلمية، العضوية المشتركة) لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، وتوصي الدراسة بضرورة مراعاة الحجم الأمثل لهيئات الرقابة الشرعية الذي يتناسب وحجم البنك، ورفد الهيئات الشرعية بالعلماء المتخصصين في مجال المحاسبة والتمويل والاقتصاد، وتبنّي النموذج الهجين الذي يجمع بين النموذج المركزي والذاتي في البنوك

			(ROE).	الإسلامية.
2	Nomran & Haron (2020) 113مصرف إسلامي من 23 دولة 2015–2007	إجراء اختبار تجريبي حول ما إذا كان هناك حجم مناسب من هيئة الرقابة الشرعية يزيد من أداء البنوك الإسلامية.	المتغير المستقل: –حجم هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية المتغيرات التابعة: أداء البنوك الإسلامية – العائد على الأصول (ROA). – العائد على حقوق الملكية (ROE). – الكفاءة التشغيلية نسبة لحقوق الملكية (ROIAE). – الكفاءة التشغيلية نسبة إلى الأصول (ROIAA).	تؤكد على أهمية حجم هيئة الرقابة الشرعية الصغير في تعزيز أداء البنوك الإسلامية مقارنة مع حجم الهيئة الكبير، وتؤكد على أن عدد أعضاء الهيئة الشرعية يجب أن لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة، وأن الحجم الأمثل هو خمسة.
3	– Elamer et al. (2019) 63 مصرف إسلامي من 10 دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2013–2006)	تأثير هيئة الرقابة الشرعية وهياكل الحوكمة على مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.	المتغيرات المستقلة: – هيئة الرقابة الشرعية. – هيكل وآلية مجلس الإدارة والحوكمة. المتغير التابع: الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (ORDS).	هيئة الرقابة الشرعية واستقلالية مجلس الإدارة وجودة الحوكمة على المستوى الدولي لها علاقة إيجابية مع مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (ORDS)
4	– Knan et al. (2019) 31 بنك من جنوب آسيا (2016–2010)	دراسة تأثير حوكمة الشريعة الإسلامية على أداء البنوك الإسلامية	المتغيرات المستقلة: مؤشر حوكمة الشركات – حجم هيئة الرقابة الشرعية. – المؤهل الأكاديمي لأعضاء الهيئة. – حجم مجلس الإدارة. – استقلالية مجلس الإدارة. – اجتماعات المجلس. – هيكل الملاك. المتغير التابع: – العائد على الأصول (ROA). – العائد على حقوق الملكية (ROE).	البنوك الإسلامية في بنغلادش تحصل على درجات أعلى في الحوكمة الشرعية نتيجة مجالس الشريعة الأكبر ومجالس الشركات واستقلالية مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة مقارنة بالبلدان الأخرى.

5	Darwanto & Chariri (2019) 14 بنك إسلامي من إندونيسيا (2017-2014)	أثر الحوكمة الرشيدة للشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية.	المتغيرات المستقلة: أداء مجلس المفوضين تكوين مجلس المفوضين وعدد لجان المراجعة ومجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية المتغيرات التابعة: العائد على الأصول ومخاطر التمويل ورأس المال	أثرت الهيئة الشرعية ومجلس الإدارة بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية من حيث العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال، وسلبياً على التمويل المتعثر. لمجلس المفوضين تأثير كبير وإيجابي فقط على العائد على أصول البنوك الإسلامية في إندونيسيا.
6	Fitriana et al. (2019) 8 بنوك إسلامية في إندونيسيا. (2017-2012)	دراسة خصائص هيئة الرقابة الشرعية على أداء المصارف الإسلامية.	المتغير المستقل: خصائص هيئة الرقابة: المؤهل الأكاديمي. العضوية المشتركة. عدد أيام الإشراف. المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية.	عدد أيام الإشراف له تأثير إيجابي على الأداء المالي، والعضوية المشتركة لها تأثير إيجابي على أرباح تمويل المشاركة، بالإضافة إلى أن تمويل المشاركة غير قادر على التوسط في علاقة خصائص هيئة الرقابة الشرعية بالأداء المالي.
7	Nomran et al.- (2018) 15 بنك إسلامي في ماليزيا. (2015-2008)	دراسة أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على أداء الهيئات الإدارية في ماليزيا.	المتغير المستقل: خصائص هيئة الرقابة الشرعية: - الحجم. - العضوية المشتركة. - المؤهل الأكاديمي. - السمعة. - الخبرة. - التغير في التكوين. -المتغير التابع: الأداء المالي - العائد على الأصول (ROA). - العائد على حقوق الملكية (ROE). - الكفاءة التشغيلية (ROIAE).	علاقة قوية بين حجم هيئة الرقابة الشرعية ومؤهل الدكتوراه والتغير في تكوين وأداء الهيئة. لمؤهل الدكتوراه علاقة ايجابية ولكن مع الحاجة لمهارات اخرى مثل المحاسبة والمالية. وتدعم الرأي القائل بأن العضوية المشتركة والسمعة مهمات في تحسين أداء البنوك الإسلامية. وعلاقة سلبية للخبرة والتغيير في التكوين على الأداء.
8	Masrnki et al. (2018)	دراسة مدى تأثير حوكمة الشريعة من خلال هيئة الرقابة الشرعية للبنوك	المتغيرات المستقلة: -سمات لجنة الشريعة. - مخاطر الشريعة.	سمات لجنة الشريعة والإفصاح والشفافية تؤثر على ربحية البنوك.

	16 بنك إسلامي في ماليزيا. (2012-2016)	الإسلامية بأدائها المالي.	– الرقابة الشرعية. –الإفصاح والشفافية. – مراجعة الشريعة. المتغير التابع: الأداء المالي – العائد على الأصول (ROA). – الدين نسبة لحقوق المساهمين.	
9	Ajili & Bouri (2018) 44 بنك إسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي. (2010-2014)	تقييم قياس حوكمة الشركات للبنوك الإسلامية وتأثيرها على أداء البنوك الاسلامية (جودة الحوكمة)	المتغيرات المستقلة: مجلس الإدارة. لجان التدقيق. هيئة الرقابة الشرعية. المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية: – Tobin's Q. – العائد على الأصول (ROA). – العائد على حقوق الملكية (ROE).	–البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي تلتزم بما نسبته (74%) من سمات الحوكمة. –وأن هذه البنوك تقدر فعالية هيئة الرقابة الشرعية أكثر من آليات الحوكمة الأخرى. من الضروري لدول مجلس التعاون الخليجي تحسين متطلبات الحوكمة الحالية.
10	Farag et al. (2018) 90 بنك إسلامي من 13 دولة. 2006-2014	تأثير الهيكل المزدوج (مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية) على أداء البنوك الإسلامية.	المتغيرات المستقلة: – حجم مجلس الإدارة. –حجم هيئة الرقابة الشرعية. المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية: – العائد على الأصول. – العائد على حقوق الملكية. – Tobin's Q.	–كلما كان حجم هيئة الرقابة الشرعية أكبر كلما كان الأداء المالي أفضل. –حجم هيئة الرقابة الشرعية الأكبر يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة. –حجم البنوك الإسلامية وعمرها يؤثران على حجم المجلسين (مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية) بشكل إيجابي.
11	Hakimi et al. (2018) 13 بنك إسلامي في البحرين. (2005-2011)	فحص أثر مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية.	المتغيرات المستقلة: حجم مجلس الإدارة. هيكل مجلس الإدارة. نسبة المدراء المستقلين. هيئة الرقابة الشرعية: 1- حجم الهيئة. 2- وجود علماء ذوي خبرة في المحاسبة والتمويل. المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية.	–ازدواجية المجالس وحجم كل من مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية تؤثر على أداء البنوك الإسلامية بشكل إيجابي. –استقلالية مجلس الإدارة وخبرة هيئة الرقابة الشرعية في التمويل والمحاسبة ليست ذات تأثير كبير على أداء البنوك الإسلامية ويجب على هذه البنوك أن تولي أهمية أكبر لإختيار علماء مختصين في المالية والمحاسبة إلى العدد الإجمالي للعلماء في الهيئة الشرعية.

			العائد على الأصول. العائد على حقوق الملكية.	– حجم الهيئة لا يكون له تأثير إيجابي وهام إلا عند قياس الربحية بالعائد على الأصول.
12	– Mezzi (2018) 60 مصرف إسلامي، 15 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (2012–2004)	دراسة درجة كفاءة البنوك الإسلامية ودراسة تأثير هيكل الحوكمة على كفاءة هذه البنوك	المتغير المستقل: حوكمة الشركات. المتغير التابع: كفاءة البنوك الإسلامية.	–تحسن كبير في أداء البنوك الإسلامية. –حجم واستقلال مجلس الإدارة له تأثر كبير على كفاءة البنوك الإسلامية. –وجود هيئة رقابة شرعية مركزية له تأثير كبير على الكفاءة. –هيكل الملكية وحجم الهيئة الشرعية لا يؤثران على الكفاءة المصرفية.
13	Ben Zeineb & Mensi (2018) 50 مصرف إسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي (2013–2004)	تحديد التأثير المتزامن لحوكمة الشركات للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي على الكفاءة والمخاطرة	المتغيرات المستقلة: – حجم هيئة الرقابة الشرعية. –الرئيس التنفيذي. – هيكل الملكية. المتغير التابع: الكفاءة والمخاطرة في البنوك الإسلامية.	–تنفيذ هياكل حوكمة صارمة يرتبط بمستويات كفاءة أعلى. –حوكمة المصارف الإسلامية يسمح لها بتحمل مخاطر أعلى لتحقيق مستوى كفاءة عالي. –الكفاءة المصرفية والمخاطر مرتبطة بشكل إيجابي.
14	–Nugraheni (2018) البنوك الإسلامية في إندونيسيا. (2014–2010)	تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية في إندونيسيا.	المتغير المستقل: خصائص هيئة الرقابة الشرعية: الحجم. عدد الإجتماعات. المؤهلات التعليمية. السمعة. العضوية المشتركة. المتغير التابع: الأداء الإجتماعي	حجم وسمعة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لها تأثير كبير على الأداء الاجتماعي، بينما الاجتماع والمؤهلات التعليمية والعضوية المشتركة للأعضاء ليس لها تأثير على الأداء الاجتماعي. وتظهر النتائج أيضًا أن الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية في إندونيسيا مرتفع نسبيًا.
15	Nurkhin et al. (2018) 11 بنك إسلامي من إندونيسيا. (2016–2009)	دراسة العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وحوكمة الشركات من حيث أداء نسبة مشاركة الأرباح والخسائر للمصارف الإسلامية، وأداء الزكاة، ونسبة الدخل غير الحلال، وتحليل العلاقة بين المخاطر والدخل لكل من تمويل المشاركة والمرابحة ونسبة تمويل المشاركة.	المتغير المستقل: هيئة الرقابة الشرعية: الحجم. المؤهل الأكاديمي. المتغير التابع: حوكمة الشركات	حجم الهيئة والمؤهل الأكاديمي له تأثير إيجابي على أداء الزكاة (الضريبة الإسلامية)، وله تأثير سلبي على نسبة الدخل غير الحلال. ليس للحجم والمؤهل الأكاديمي لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي تأثير على نسبة تمويل. تؤثر حوكمة الشركات تأثيراً هاماً وإيجابياً على نسبة تمويل المشاركة وأداء الزكاة ولكن ليس لها تأثير على نسبة الدخل المحرّم.

				3. لمخاطر تمويل المشاركة وإيرادات تمويل المرابحة تأثير سلبي على نسبة تمويل المشاركة.
16	Nomran et al.– (2017) عينة من 25 بنك إسلامي (16 في ماليزيا، 9 في إندونيسيا). (2007–2015)	تقديم أدلة تجريبية حول ما إذا كان تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية يمكن أن يتأثر لحجم البنك.	المتغير المستقل: خصائص هيئة الرقابة الشرعية: –الحجم. –العضوية المشتركة. –المؤهلات الأكاديمية. –السمعة. –الخبرة. –التغير في التكوين. المتغير التابع: أداء البنوك المالي.	عند دراسة العينة كاملة: (الحجم، العضوية المشتركة، المؤهلات العلمية، التغيير في التكوين) تؤثر بشكل كبير على البنوك الإسلامية. عند تقسيم العينة إلى حجم كبير وحجم صغير: الحجم الكبير: (الحجم، العضوية المشتركة، السمعة، الخبرة) تؤثر على البنوك الكبيرة. الحجم الصغير (السمعة والتجربة). الهيئات الكبيرة أكثر كفاءة في التعامل مع الأدوار والاستشارات المختلفة من الهيئات الصغيرة.
17	Almutairi & Quttainah– (2017) 82مصرف إسلامي من 15 دولة. (1993–2014)	أثر خصائص الرقابة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية.	المتغير المستقل: خصائص هيئة الرقابة الشرعية: الحجم. العضوية المشتركة. مدراء خارجيين. الخبرة (أعضاء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI). المستوى الأكاديمي. العضوية في هيئة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية.	– البنوك الإسلامية التي تحتوي على هيئة رقابة شرعية تتفوق على البنوك الإسلامية التي لا تحتوي على الهيئة بالإضافة إلى أن مراقبة سلوك الأداء يكون أفضل. – دمج هيئات الرقابة الشرعية في هياكل البنوك الإسلامية لتحسين التصميم الإستراتيجي والتنفيذ ويوفر مزيد من التوجيه للمديرين والموظفين – ترتبط خصائص هيئات الرقابة الشرعية (الحجم، عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، العضوية المشتركة، التعليم، العضوية في IFSB مع أداء مالي أفضل. – المستوى الأكاديمي يرتبط بتحسين الأداء ويستحق مزيد من الدراسة. – العضوية في IFSB تحسن الوظيفة التنظيمية والهيكل والعمليات الأداء. – العضوية المشتركة تزيد قدرة الأعضاء على التعامل مع التعقيدات التنظيمية ويضيفون قيمة للبنوك الإسلامية الأكثر تعقيد.
18	Nawaza– (2017)	دراسة تأثير الإستثمار في رأس المال البشري وفي هيكل	المتغيرات المستقلة: – حجم مجلس الإدارة.	– رأس المال البشري لها تأثير إيجابي على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية.

	67 مصرف إسلامي (2006–2009)	رأس المال وحوكمة الشركات على الأداء للبنوك الإسلامية.	– تكوين مجلس الإدارة. – سلطة وقوة الرئيس التنفيذي. – حجم هيئة الرقابة الشرعية. المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية.	– استراتيجية البنوك الإسلامية للإعتماد على تراكم رأس المال على المدى الطويل يمكن اعتبارها عاصمة معرفية خاصة لحل المشاكل. – حجم مجلس الإدارة وازدواجية الدور لها تأثير إيجابي، بالمقابل حجم هيئة الرقابة الشرعية له تأثير سلبي على القيمة السوقية.
19	Nawazb (2017) 47 بنك إسلامي في مجلس التعاون الخليجي. 2006(–2010)	تأثير رأس المال الفكري والحوكمة الشرعية على الأداء.	المتغيرات المستقلة: –المعامل الفكري. –كفاءة رأس المال البشري. –كفاءة هيكل رأس المال. –كفاءة توظيف رأس المال. –الحوكمة الشرعية من خلال قياس حجم هيئة الرقابة الشرعية. المتغير التابع: الأداء الإقتصادي.	كفاءة المعامل الفكري الأعلى تساعد البنوك الإسلامية على تحسين أدائها. كفاءة المعامل الفكري الأعلى تساعد على الحفاظ على الربحية وأنها الخط الرئيسي للدفاع لدى البنوك الإسلامية من الصدمات السلبية. حوكمة الشريعة وحدها لا تفسر اتجاهات النمو في صناعة التمويل الإسلامي.
20	Nawazc (2017) 47 مصرف، منهم 30 مصرف إسلامي متكامل و17 نافذة شرعية. (2005–2010)	تأثير الاستثمار في رأس المال البشري وميزات حوكمة الشركات على أداء السوق الإسلامية.	المتغيرات المستقلة: –حجم مجلس الإدارة. –قوة وسلطة الرئيس التنفيذي. –حجم هيئة الرقابة الشرعية. المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية.	–علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة وسلطة وقوة الرئيس التنفيذي والأداء، حيث أن حجم هيئة الرقابة الشرعية له تأثير معاكس على أداء السوق. –ويشير التحليل إلى أن الأزمة المالية ربما حفزت تأثير الاستثمارات في رأس المال البشري على أداء السوق.
21	– Qattainah et al. (2017) 34 بنك إسلامي، 607 ملاحظة إسلامية على مدار العام في 15 دولة.	تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف الإسلامية مع التركيز على هيئات الرقابة الشرعية.	المتغير المستقل: –حوكمة الشركات. المتغير التابع –أداء البنوك: 1– العائد على الأصول. 2–العائد على حقوق الملكية. 3– سعر السهم.	–البنوك الإسلامية التي لها مجالس إشرافية مدمجة في هياكل الحوكمة تتفوق على البنوك الإسلامية بدون هذه المجالس. –خصائص هيئة الرقابة الشرعية بما في ذلك (الحجم، العضوية المشتركة، المؤهل الأكاديمي) تؤثر على الأداء المالي. –وجود هيئة الرقابة الشرعية يوفر مراقبة أكثر ويساعد على تخفيف مشاكل وتكاليف الوكالة. – الهيئات الأكبر حجماً أكبر قدرة على وظائف الرقابة والاستشارات والأداء التنظيمي. – الأعضاء ذوي العلاقات المتشابكة يضيفون قيمة أكبر للبنوك الإسلامية الأكثر

				تعقيد والتي تواجه قضايا شرعية أصعب. – المؤهل الأكاديمي يؤثر على الأداء ويستحق مزيد من الإهتمام. –وجود نظام إشرافي ضعيف وفقير في الشريعة الإسلامية في معظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. –وجود فقرات مختلفة في الممارسات الإشرافية الشرعية الحالية حيث تربط معظمها بأدوار مسؤوليات هيئة الشريعة الوطنية وواجبات مجلس الشريعة الإسلامية وخصائصها.
22	Grassa (2016) مؤسسات مالية دولية من 25 دولة من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.	مناقشة مختلف الممارسات والأطر التنظيمية للإشراف الشرعي في المؤسسات الإسلامية عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC).	دول خارج الإطار التنظيمي الشرعي الدول ذات السلطة الشرعية العليا على المستوى الوطني التعيين والتكوين للمجالس الواجبات والمسؤوليات (إشرافي / استشاري) سلطة على مستوى المؤسسة – الحجم – مدة تعيين الاعضاء – مواصلات الاعضاء – التعويضات والمكافئات –الواجبات والمسؤوليات تضارب المصالح حل النزاعات الشرعية هيكل التقارير	
23	–Kusuma H (2016) إندونيسيا 11 بنك إسلامي. (2010–2014)	دراسة تأثير كفاءة حوكمة الشركات على أداء البنوك الإسلامية في اندونيسيا.	المتغيرات المستقلة: – مدير مجلس الإدارة. – المفوضون عن مجلس الإدارة. – حجم هيئة الرقابة الشرعية. المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية.	مستوى كفاءة حوكمة البنوك الإسلامية في إندونيسيا قد تحسن بشكل كبير خلال فترة البحث بالإضافة إلى أن حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على أداء البنوك الإسلامية.
24	Mollah & Zaman (2015) 86 بنك إسلامي، 86 بنك تقليدي من 25 دولة. (2005–2011)	دراسة تأثير هيئة الرقابة الشرعية وهيكل مجلس الإدارة وسلطة الرئيس التنفيذي على الأداء حيث تهدف إلى معرفة ما إذا كانت الوظائف الإشرافية الشرعية تعمل على تحسين أداء البنوك الإسلامية	المتغيرات المستقلة: – هيئة الرقابة الشرعية. – هيكل مجلس الإدارة. – سلطة/ قوة الرئيس التنفيذي. المتغير التابع: أداء البنك.	– هيئة الرقابة الشرعية له تأثير إيجابي على أداء البنوك الإسلامية عندما تؤدي دور إشرافي، وتأثير لا يذكر عند أداء دور استشاري فقط. – تأثير هيكل مجلس الإدارة وسلطة الرئيس التنفيذي على أداء البنوك الإسلامية سلبي، أي أن حوكمة الشركات متعدد الطبقات كما هو في البنوك الإسلامية ساعد على الحصول على أداء أفضل مقارنة مع البنوك التجارية. – الحاجة لضمان استقلالية هيئات الرقابة

				الشرعية وأن تعمل بالتنسيق مع مجالس الإدارة.
25	Grssa & Matussi (2014) مجلس التعاون الخليجي، جنوب شرق آسيا 83 بنك إسلامي. (2011-2002)	دراسة وفهم ممارسات الحوكمة الحالية وهيكل حوكمة البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا بهدف توفير معلومات ذات صلة في توجيه التطوير المستقبلي لنظام الحوكمة في البنوك الإسلامية.	المتغيرات المستقلة: هيكل الملكية. مجلس الإدارة. خصائص الرئيس التنفيذي. خصائص هيئة الرقابة الشرعية: 1- الحجم. 2- عدد الاجتماعات. 3- التشابك (العضوية المشتركة). 4- عدد الأعضاء الذين يمتلكون خبرة مالية أو محاسبية. 5- نسبة الإناث في الهيئة. 6- دورها إشرافي /استشاري. 7- العمولات المتقاضاة.	هناك اختلافات كبيرة في هيكل حوكمة البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا، مما يبين وجود قصور في إطار الحوكمة الحالي وأنها تحتاج للمزيد من التحسين والتوحيد. مجلس الشريعة للبنوك الإسلامية في دول جنوب شرق آسيا أكبر قليلاً من تلك الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. وجود التشابك/ العضوية المشتركة في هيئة الرقابة الشرعية أعلى في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي منه في جنوب شرق آسيا. إن نسبة العلماء الذين يتمتعون بمعرفة المحاسبة والتمويل على هيئة الشريعة للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى من نظرائهم في جنوب شرق آسيا. تجتمع مجالس إدارة الشريعة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متكرر أكثر من اجتماعات دول جنوب شرق آسيا. إن وجود النساء في مجالس الشريعة ملحوظ في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، لم يلاحظ أي امرأة في هيئة الرقابة الشرعية في دول مجلس التعاون الخليجي. متوسط رسوم مجالس الشريعة الإسلامية أعلى في دول مجلس التعاون الخليجي منها في دول جنوب شرق آسيا.
26	Musibah & Al Fattani (2014) 36مصرف إسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي. (2011-2007)	-تحديد مدى تأثير فعالية هيئة الرقابة الشرعية ورأس المال الفكري على المسؤولية الاجتماعية للشركات. -تحديد أهمية الأداء المالي (ROE, ROA) كوسيط في العلاقة بين فعالية هيئة الرقابة الداخلية ورأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية	المتغيرات المستقلة: - هيئة الرقابة الشرعية (المستوى التعليمي). - رأس المال الفكري. -المسؤولية الاجتماعية للشركات. المتغير التابع: الأداء المالي: العائد على الأصول. العائد على حقوق الملكية.	هيئة الرقابة الشرعية وكفاءة الموظفين كرأس مال وكفاءة هيكل رأس المال للبنوك الإسلامية أثرت بشكل إيجابي على المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأن هيكل رأس المال البشري لم يؤثر على المسؤولية الاجتماعية. وأن الأداء المالي عامل وساطة مهم للعلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمسؤولية الاجتماعية للشركات وكفاءة استخدام رأس المال وكفاءة رأس المال الهيكلي في البنوك

		للشركات.		الإسلامية.
27	Hamza (2013) ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي.	فحص العلاقة بين الامتثال للشريعة وشكل الرقابة الشرعية وفعالية الحكم الشرعي حيث تقارن بين النموذج المركزي اللامركزي في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا	–الامتثال لأحكام الشرعية –الحكم الشرعي	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في مهمتها الإشرافية وثبات أحكام الشريعة الإسلامية هي مكونات رئيسية لهيكل حوكمة الشريعة، وأن النظام المركزي في ماليزيا مفيد من حيث المصداقية والفعالية للبنوك الإسلامية
28	Quttainah et al.– (2013) تم اختيار 82 بنكاً إسلامياً و82 بنك تقليدي من 15 بلد وبنفس والمواصفات.	تدرس ما إذا كانت البنوك الإسلامية أقل عرضة لإدارة أرباحها مقارنة بالبنوك التقليدية وكيف يؤثر نظام حوكمة الشركات الخاص بالبنوك الإسلامية لا سيما هيئات الرقابة الداخلية على سلوكيات إدارة الأرباح داخل البنوك الإسلامية.	المتغيرات المستقلة: – وجود رقابة شرعية في البنك. – حجم هيئة الرقابة. – العضوية المشتركة. – عمل أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في التدقيق أو المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على الأقل. المتغير التابع: إدارة الارباح.	البنوك الإسلامية أقل عرضة لإدارة أرباحها لا توجد سلوكيات مختلفة في إدارة الأرباح بين البنوك الإسلامية مع وبدون هيئات الرقابة الشرعية. تعد العديد من خصائص هيئة الرقابة الشرعية مثل (الحجم، وجود أعضاء من هيئة التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية) من العوامل المهمة في إدارة أرباح البنوك الإسلامية التي لديها مجالس الرقابة الشرعية.
29	Abdul Rahman & Bukair (2013) دول مجلس التعاون الخليجي 53 بنك إسلامي. (2008)	دراسة تأثير هيئة الرقابة الشرعية وخصائصها على مستوى الإفصاح من المنظور الإسلامي	المتغيرات المستقل: –عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. –العضوية المشتركة. –المؤهل الأكاديمي. –سمعة الأعضاء. –خبرة الأعضاء. المتغير التابع: الإفصاح من المنظور الإسلامي	الجمع بين سمات هيئة الرقابة الشرعية له تأثير إيجابي كبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
30	Alman (2012) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا،82 مصرف من 13 دولة. (2010–2000)	كيف تؤثر الخصائص التركيبية لهيئة الرقابة الشرعية على سلوك المخاطر لدى البنوك الإسلامية	المتغير المستقل: خصائص هيئة الرقابة الشرعية: –عدد الأعضاء. –الأعضاء الاعلى تصنيف. –التغيير في تكوين الهيئة. المتغير التابع: –مخاطر محفظة القروض في البنوك الإسلامية.	زيادة عدد الأعضاء، والعضوية المتعددة، والأعضاء والأعلى تصنيف، والتغيير في التكوين لهيئة الرقابة الشرعية تتناسب مع زيادة مخاطرة محفظة القروض الإسلامية. عملية مخاطرة محفظة القروض للبنوك الإسلامية تتأثر إيجابًا بزيادة حجم الهيئة، وكذلك عندما يكون لعلماء الشريعة من ذوي الرتب العليا وذات عضوية متعددة تفويضات من مجلس الإدارة وعندما تحدث تغييرات سنوية في تكوين الهيئة، فيما يتعلق بمتغيرات الفترة السابقة خاصة مع تأخر الثانية. وجدت الدراسة أن الفعالية الإشرافية

	والسلطة التأديبية لمؤسسات الهيئة الفردية للبنوك تجاه المخاطرة في محفظة قروض البنوك الإسلامية تتناقص في هيكل حوكمة غير مركزي متوافق مع الشريعة الإسلامية. يوضح تحليل السببية العكسية بقوة أن عوامل الهيئة تؤثر بشكل أساسي على تحمل مخاطر محفظة القروض، وليس العكس

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

مقدمة:

يعرض هذا الفصل الطريقة والإجراءات المستخدمة في تصميم الدراسة الحالية، حيث يعرض منهجية الدراسة، والعينة، والأدوات المستخدمة، والإجراءات المتبعة في الكشف عن أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية في الوطن العربي من خلال جمع البيانات من خلال التقارير السنوية ومواقع البورصات الإلكترونية ومواقع البنوك الإلكترونية ومواقع البنوك المركزية لتلك البنوك خلال الفترة الزمنية (2015–2019). حيث تعتمد الدراسة الحالية في منهجيتها على نموذج لجمع البيانات المعلنة من قبل البنوك ليتم تصنيفها إلى عدد من الخصائص ترتبط بهيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية.

1.3 منهجية الدراسة

في قطاع البنوك، فإن البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التجارية تحتاج الى نشر تقارير الإفصاح والأداء المالي بشكل دوري من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بها والبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية. وما يميز قطاع البنوك الإسلامية هو وجود هيئة رقابة شرعية مكونة من عدد من الأعضاء تهدف إلى مراقبة العمل المصرفي وضمان توافقه مع مبادئ وأحكام التشريع الإسلامي في المعاملات البنكية. وعليه تقوم البنوك الإسلامية بالإفصاح عن خصائص تلك الهيئة من خلال التقارير المالية السنوية المرتبطة بالأداء المالي. وفي سياق الدراسة الحالية، فقد تم الاعتماد على نموذج جمع البيانات لمجموعة من البنوك الإسلامية في مختلف الدول العربية من خلال مراجعة التقارير المالية السنوية والمتضمنة خصائص هيئات الرقابة الشرعية، وكذلك الأداء المالي للبنوك من خلال مؤشري (العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية).

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية بقطاع البنوك الإسلامية في الوطن العربي، وذلك لتحديد مدى فعالية هيئات الرقابة الشرعية وأثرها على الأداء المالي لتلك البنوك، حيث تم ايجاد (48) إسلامي عربي مدرج وله موقع فعال. وعليه، تم تحديد عينة الدراسة لتشمل جميع البنوك الإسلامية في الوطن العربي المدرجة في مواقع البورصات لتلك الدول اعتماداً على معيار مدى توفر المعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسة خلال الفترة (2015–2019) والمتعلقة بخصائص هيئات الرقابة الشرعية، وكذلك بيانات الأداء المالي من خلال مؤشري نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية. ومن خلال المراجعة للتقارير السنوية لتلك البنوك، فقد تم حصر بيانات ما مجموعه (28) بنك إسلامي مدرجة في بورصات الدول العربية، واستثناء بعض البنوك لعدم توفر معلومات عن هيئة الرقابة الشرعية في التقارير السنوية أو من خلال المواقع الإلكترونية للبنوك أو مواقع البورصات نفسها. ويبين الجدول (1) أسماء البنوك، والدولة التي يعمل بها البنك والممثلة لمجتمع الدراسة الحالية خلال الفترة (2015–2019).

الجدول (2)
عينة الدراسة

البلد	البنك
الأردن	البنك الإسلامي الأردني
الأردن	بنك صفوة الإسلامي
فلسطين	البنك الإسلامي الفلسطيني
سوريا	بنك سوريا الدولي الإسلامي
سوريا	بنك الشام
سوريا	بنك البركة سورية
الكويت	بنك التمويل الكويتي
الكويت	بنك بوبيان
الكويت	البنك الأهلي المتحد
الكويت	بنك الكويت الدولي
الكويت	بنك وربة
البحرين	مصرف السلام
البحرين	بنك الإثمار
البحرين	بنك البحرين الإسلامي
البحرين	المصرف الخليجي التجاري
قطر	مصرف الريان
قطر	بنك قطر الأول
قطر	بنك قطر الدولي الإسلامي
قطر	بنك قطر الإسلامي
الإمارات	مصرف ابوظبي الإسلامي
عُمان	بنك العز الإسلامي
عُمان	بنك نزوى الإسلامي
السعودية	بنك البلاد الإسلامي
السعودية	مصرف الإنماء
السعودية	البنك الأهلي التجاري
السعودية	مصرف الراجحي
مصر	بنك فيصل الإسلامي
مصر	بنك البركة مصر

3.3 نموذج جمع بيانات الدراسة

تم تصميم نموذج لجمع البيانات المتعلقة بفعالية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث اشتمل النموذج على مجموعة من خصائص هيئة الرقابة

الشرعية، وكذلك مؤشري الأداء المالي وهما؛ العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية. حيث تم اعتماد أثر تلك الخصائص على مؤشري الأداء المالي من خلال تصميم خصائص هيئة الرقابة الشرعية كمتغير مستقل، والأداء المالي بمؤشريه كمتغيرات تابعة. ويشير الجدول (2) إلى تصميم المقياس من منظور المتغيرات التابعة، والمتغيرات المستقلة، والمتغيرات الضابطة، وكذلك وصف طريقة قياسها، والاختصارات، التي سوف يتم التعامل معها خلال هذا الفصل والفصل اللاحق.

الجدول (3)

وصف متغيرات الدراسة

نوع المتغيرات	المتغير	طريقة القياس و(القيمة الرقمية)	الاختصار	دلالة الاختصار
التابعة (الأداء المالي)	العائد على الأصول	صافي الربح/ إجمالي الأصول.	ROA_ Performance	Return of Assets
	العائد على حقوق الملكية	صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية	ROE_ Performance	Return on Equity
المستقلة (خصائص هيئة الرقابة الشرعية)	حجم الهيئة	عدد الأعضاء في نهاية العام	SSB_size	Shariah Supervisory Board size
	التغيير في التكوين	التغيير في الأعضاء (1 إذا تغيرت، و0 إذا كانت غير ذلك)	SSB_change	Shariah Supervisory Board change
	عدد الاجتماعات	عدد الاجتماعات	SSB_M	Meetings numbers
	الخبرة المالية والمحاسبية والإقتصادية	نسبة الخبراء الماليين والمحاسبين والإقتصاديين من حجم الهيئة (عدد الخبراء الماليين والمحاسبين والإقتصاديين/ حجم الهيئة)	SSB_FAC	Shariah Supervisory Financial, Accounting & Economic Experts
	الخبرات في هيئات الرقابة الشرعية لكل عضو	نسبة الأعضاء الذين عملوا سابقا او يعملون حاليا لدى هيئة رقابة شرعية في البنك	SSB_Exp	Shariah Supervisory Board Experiences
	الاستقلالية	ثبات المكافئات المالية لهيئة الرقابة (1 إذا كانت محددة، و0 إذا كانت غير ذلك)	SSB_ind	Shariah Supervisory Board Independency
	الرقابة الشرعية العليا	وجود رقابة شرعية في البنك المركزي (1 إذا توفرت، و0 إذا كانت غير ذلك)	SSB_CBC	Central Bank Control Shariah Supervisory Board
الضابطة	عمر البنك	عمر البنك بالسنوات منذ الإنشاء حتى 2019	BA	Bank Age
	حجم البنك	رأس المال	Capital	Capital
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي، وهو اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي	GLP	Gross Local Product

تم الاستناد إلى عدد من الدراسات كقاعدة لقياس بعض المتغيرات (الحجم، الخبرات المالية والمحاسبة والاقتصادية، التغيير في التكوين، العضوية المشتركة والخبرات السابقة في الهيئات الشرعية، عدد الاجتماعات) ومن هذه الدراسات (الأقرع، 2020 ;Nomran & Haron, 2020; Knan et al., 2019; Fitriana

et al., 2019; Nomran et al., 2018; Hakimi et al., 2018; Nugraheni, 2018; Nomran et al., 2017; Almutairi & Quttainah, (2017;

4.3 إجراءات الدراسة

اعتماداً على متغيرات الدراسة الواردة في الجدول (2)، يشير الشكل (3) إلى إجراءات الدراسة القائمة على نموذج الانحدار للكشف عن فعالية خصائص هيئات الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وكذلك التنبؤ بعوائد الأداء المالي لتلك البنوك من خلال النموذج.

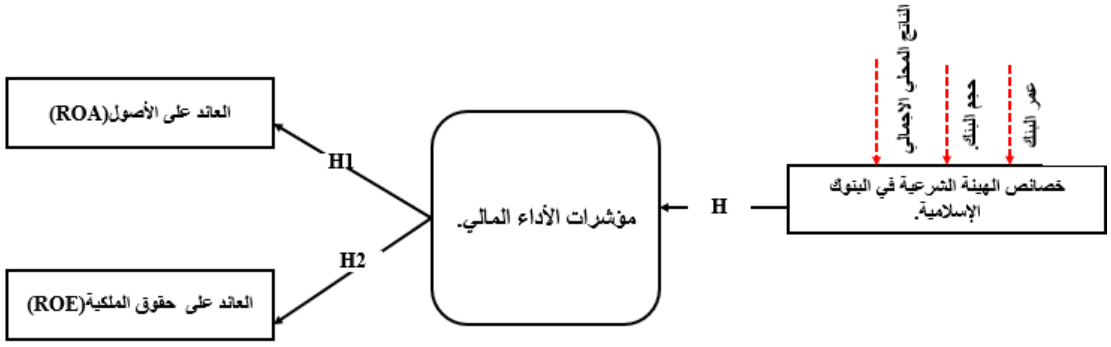

الشكل (2)

إجراءات الدراسة

وبناءً على النموذج في الشكل (2)، والاختصارات في الجدول (3)، يمكن كتابة معادلات الانحدار على النحو الاتي:

$$\textit{ROA_ Performance(i,t)} = \beta o(i,t) + \beta 1\ SSB_size(i,t) + \beta 2\ SSB_change\ (i,t) + \beta 3\ SSB_M\ (i,t) + \beta 4\ SSB_FAC\ (i,t) + \beta 5\ SSB_Exp\ (i,t) + \beta 6\ SSB_ind\ (i,t) + \beta 7 SSB_CBC + \beta 8\ BA + \beta 9\ Capital + \beta 10\ GLP + \varepsilon(i,t) \quad \ldots\ldots(1)$$

$$\textit{ROE_ Performance(i,t)} = \beta o(i,t) + \beta 1\ SSB_size(i,t) + \beta 2\ SSB_change\ (i,t) + \beta 3\ SSB_M\ (i,t) + \beta 4\ SSB_FAC\ (i,t) + \beta 5\ SSB_Exp\ (i,t) + \beta 6\ SSB_ind\ (i,t) + \beta 7 SSB_CBC + \beta 8\ BA + \beta 9\ Capital + \beta 10\ GLP + \varepsilon(i,t) \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث تمثل ROA_ Performance (i,t) الأداء المالي من خلال متغير العائد على الأصول في البنك (i) خلال الفترة (t)، وبقية المتغيرات في المعادلة (1) تمثل الثابت (β) مضروباً بقيمة المتغيرات للخصائص المشار إليها في الجدول (2)

مضافاً لها الخطأ العشوائي ε(i,t)، مُضاف اليها حجم الأثر المقترن بالمتغيرات الضابطة. والمعادلة (2) ROE_ Performance (i,t) تشير إلى الأداء المالي من خلال متغير العائد على حقوق الملكية في البنك (i) خلال الفترة (t)، وبقية المتغيرات تمثل الثابت (β) مضروباً بقيمة المتغيرات للخصائص المشار إليها في الجدول (2) مضافاً لها الخطأ العشوائي ε(i,t) وحجم الأثر المقترن بالمتغيرات الضابطة.

ومن خلال النموذج في الشكل (3)، فقد تم تصميم الفرضيات الرئيسية والفرعية بعد اجراء اختبار تضخم التباينVariance Inflation Factor (VIF) ، والتوزيع الطبيعي من خلال التأكد من عدم وجود ارتباط قوي بين أبعاد المتغير المستقل "Multicollinearity"، حيث قام الباحث بإجراء اختبار معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor– VIF "، واختبار التباين المسموح به " Tolerance " لكل متغير من المتغيرات المستقلةكما هو موضح في الجدول (4).

جدول(4)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغير المستقل (خصائص هيئة الرقابة الشرعية)	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
الخبرة المالية والمحاسبية والإقتصادية	.552	1.812	−0.235
الخبرات في هيئات الرقابة الشرعية لكل عضو	.353	2.836	−0.256
الاستقلالية	.341	2.931	0.023
الرقابة الشرعية العليا	.422	2.370	−0.89
الخبرة المالية والمحاسبية والإقتصادية	.466	2.146	0.056

تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى أنه معامل تضخم التباين (VIF) لخصائص الرقابة الشرعية (كابعاد مستقله) لا تتجاوز (10)، وقيمة التباين المسموح به أكبر من (0.05)؛ وبالتالي، يمكن القول إن هذه الخصائص لا تتداخل احصائياً بدلالة معنوية ، مما يشير الى صلاحية النموذج لإجراء اختبارات تحليل الانحدار. وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط "Multicollinearity"

بين الأبعاد المستقلة. وكما يشير الجدول رقم (4) والذي يحتوي على الخصائص المستقلة وقيمة معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح " Tolerance" لكل خاصية، نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع الخصائص كانت أقل من (10) وتتراوح بين (1.812– 2.931)، كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح لجميع الخصائص كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.341– 0.552)، ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين خصائص هيئة الرقابة الشرعية كابعاد تمثل متغيرات مستقلة.

كما تم التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات، فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) للخصائص ، وكما يشير الجدول رقم (4) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع خصائص هيئة الرقابة الشرعية كانت أقل من (1)، ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدِّراسة، وعلاوة على ذلك سيتم التأكد من صلاحية النموذج لكل فرضية على حدا من خلال اختبارات القدره التفسيرية للنماذج النماذج لاحقاً.

5.3 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى H1:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لخصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال مؤشر العائد على الأصول (ROA).

الفرضيات الفرعية:

H1_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لحجم الهيئة على معدل العائد على الأصول (ROA).

H1_2 : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لعدد اجتماعات الهيئة على معدل العائد على الأصول (ROA).

H1_3 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على معدل العائد على الأصول (ROA).

H1_4 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخبرات المالية والمحاسبية والاقتصادية لأعضاء الهيئة على معدل العائد على الأصول (ROA).

H1_5 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخبرات الحالية والسابقة في الهيئات الشرعية الأخرى لأعضاء الهيئة على معدل العائد على الأصول (ROA).

H1_6 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في التكوين للهيئة على معدل العائد على الأصول (ROA).

H1_7 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود هيئة رقابة شرعية عليا على معدل العائد على الأصول (ROA).

الفرضية الرئيسية الثانية H2:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرضيات الفرعية:

H2_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الهيئة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2_2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات الهيئة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2_3 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2_4 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخبرات المالية والمحاسبية والاقتصادية لأعضاء الهيئة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2_5 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخبرات الحالية والسابقة على الهيئات الشرعية الأخرى لأعضاء الهيئة في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2_6 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في التكوين للهيئة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2_7 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود هيئة رقابة شرعية عليا على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

في هذا النوع من الدراسات، لا بد من معالجة البيانات المفقودة بطريقة تضمن عدم التأثير على حجم العينة، وكذلك القيمة الفعلية للمتغير، وعليه فقد تم معالجة البيانات المفقودة لمختلف الخصائص لعينة الدراسة على النحو الآتي:

1. استخدام طريقة التعويض الشرطية Markova Chain (MCMC) Monte Carlo للمتغيرات ذات القيم (1,0).
2. استخدام طريقة المتوسط الحسابي لكل سنة للمتغيرات التسلسلية فيما يتعلق بالقيم المتطرفة.

6.3 المعالجة الإحصائية

تم الاعتماد على العديد من الاختبارات الإحصائية على النحو الآتي:

أ. برنامج SPSSلأغراض وصف متغيرات الدراسة وتصدير البيانات الى برنامج E-views.

ب. اختبار تضخم التباين VIFوالتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

ج. برمجية E-Views لاختبار استقلالية المتغيرات المفسرة وأثرها على المتغير التابع من خلال معادلات الانحدار قيد الاختبارات غير المعلمية Non-Parametric. حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر Augmented (ADF) Fuller- Dicky والخاص في اختبار الفروق المرتبطة بالسلاسل الزمنية ومبدأ وجود جذر الوحدة، ومدى سكون واستقرار السلاسل الزمنية بدلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha <= 0.05$).

د. اختبار Perron–Philips (P–P) وذلك لإلغاء التحيزات الناتجة عن جذور الوحدة الخاصة بالتذبذبات العشوائية في حالة العينات صغيرة الحجم.

هـ. تحليل معنوية نماذج الدراسة من خلال تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى ليشمل دراسة أثر المتغيرات المستقلة والضابطة على المتغير التابع، والمتمثل بمؤشري الأداء العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) .

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها و التوصيات

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة بعد إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لموضوع وهدف الدراسة المتمثل في الكشف عن فعالية خصائص هيئة الرقابة الشرعية وأثرها على الأداء المالي في البنوك الإسلامية في الوطن العربي. ويعرض نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات البنوك المتعلقة بخصائص هيئاتها الشرعية وكذلك أدائها المالي خلال الفترة (2015–2019)، وكذلك تحليل البيانات بناءً على نماذج الدراسة المقترحة القائمة على مفهوم التنبؤ بالأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي. وأخيراً، يناقش هذا الفصل نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة.

1.4 نتائج تحليل البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة

ويشمل هذا الجزء نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية والمتمثلة بالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، والمنوال، والقيم العليا والدنيا لمتغيرات الدراسة من خلال عينة المشاهدات، والبالغ عددها (140) مشاهدة خلال الفترة الزمنية (2015–2019) على النحو الموضح في الجدول (3).

الجدول (5)

تحليل البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الوصف	حجم الهيئة	عدد الإجتماعات	استقلالية الهيئة	نسبة الخبراء	خبرة أعضاء الهيئة	التغيير في التكوين	وجود رقابة شرعية عليا	الناتج المحلي الإجمالي	رأس المال	عمر البنك	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
الوسط الحسابي	3.91	11.46	0.38	0.47	0.74	0.14	0.23	25.6	23.3	25.2	0.01	0.10
الوسيط	4.00	11.00	0.00	0.47	0.74	0.00	0.00	25.65	23.43	17.50	0.01	0.11
أعلى قيمة	6.00	49.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	31.90	27.25	66.00	0.06	0.43
أقل قيمة	3.00	3.00	0.00	0.00	0.20	0.00	0.00	23.26	19.34	2.00	−0.16	−0.45
الإنحراف المعياري	0.94	9.37	0.49	0.30	0.24	0.34	0.42	1.27	2.28	17.47	0.02	0.11
معامل التوزيع الطبيعي	0.72	2.65	0.50	0.14	−0.64	2.13	1.29	1.47	0.03	0.65	−4.12	−0.58
عدد المشاهدات	140	140	140	140	140	140	140	140	140	140	140	140

يشير الجدول (3) إلى أن متوسط حجم الهيئة في البنوك الإسلامية موضع الدراسة بلغ (3.91) أي تقريباً (4) أعضاء وتراوحت أعلى قيمة وأدنى قيمة لعدد الأعضاء بين 3–6 أعضاء، أما المتوسط الحسابي لمتغير التغيير في التكوين فقد بلغ (0.14) وهذا يدل على ثبات نسبي في تكوين أغلب الهيئات، وبلغ متوسط عدد الاجتماعات (11.46) كما أن هذه النسبة نتجت من تشتت عالي بين القيم، إذ بلغت أعلى قيمة (49) اجتماع وأدنى قيمة (3) وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية العربية لا تتبع سياسة واحدة في الإجتماعات فمنها ما يجتمع للأمور الضرورية فقط ومنها ما يجتمع للأمور الروتينية الدورية، وبلغ متوسط عدد الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية والإقتصادية (0.47) وهي نسبة ممتازة حسب توصية (AAIOFO) إذ حددت بأن يكون الحد الأدنى لعدد الأعضاء هو ثلاثة، وأن يكون واحد منهم فقط يمتلك هذه الخبرات، أما نسبة الأعضاء الذين عملوا سابقاً أو يعملون حالياً لدى هيئة رقابة شرعية أخرى فقد بلغ متوسطها (0.74) وهي نسبة عالية، وهذا إما يدل على اهتمام البنوك الإسلامية العربية بتعيين أعضاء ذوي خبرات سابقة أو أن أغلب أعضاء الهيئات الشرعية يعملون في أكثر من هيئة شرعية واحدة، وفيما إذا كانت المكافئات المالية لهيئة الرقابة محددة أم متغيرة فقد بلغت النسبة (0.71) وهذا يعزز من افتراض استقلالية أعضاء الهيئات الشرعية على الأقل فيما يخص المكافآت، أما وجود رقابة شرعية عليا فقد بلغ المتوسط (0.23) أي أن أغلب البنوك الإسلامية العربية تخضع لرقابة شرعية على مستوى البنك فقط ولا يوجد رقابة شرعية عليا في أغلب الدول العربية. وفيما يتعلق بنسبة العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (0.010)، (0.10) على التوالي. وأخيراً، بلغ متوسط عمر البنوك موضع الدراسة (25.56) أي (26) سنة تقريباً، ومتوسط رأس المال (23.36) مليون دولار، والناتج المحلي الإجمالي للبلد المشغل بلغ متوسطه (25.57) مليار دولار.

2.4 نتائج اختبار نماذج الدراسة

تختبر الدراسة نموذجي الانحدار للتنبؤ بالأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي من خلال خصائص هيئات الرقابة الشرعية ومجموعة من المتغيرات الضابطة. وفي هذا النوع من الدراسات، لابد أن تكون نماذج التنبؤ قائمة على مبدأ استقرار وتكامل السلاسل الزمنية؛ ولذلك تم اختبار تلك النماذج من خلال تطبيق اختبار (ADF)، واختبار (P–P)، حيث يضيف اختبار (P–P) ما يسمى اختبار (ADF) الموسع، والذي يهدف للتخلص من مشكلة الترابط الذاتي للأخطاء في نموذج الانحدار، وبالتالي ثبوت استقرار السلاسل الزمنية من عدمه عند مستوى معنوية (5%)، وقبول الفرض البديل للاختبار، بمعنى استقرار السلسلة الزمنية. وعليه، تحتاج النماذج المقترحة الى إثبات استقرار سلاسلها الزمنية عبر مستويات استقرار مختلفة، حيث يمكن تكرار اختبارها في حالة عدم استقرارها عند المستوى الأول، ولكن مع الاحتفاظ بمستوى الاستقرار في إجراء اختبارات الانحدار لاحقاً.

1.2.4 نتائج اختبار النموذج الأول

ويمثل النموذج الأول أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال مقياس العائد على الأصول بوجود المتغيرات الضابطة (عمر البنك، حجم البنك، الناتج المحلي الإجمالي)، بينما يمثل النموذج الثاني أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال مقياس العائد على حقوق الملكية بوجود نفس المتغيرات الضابطة على النحو الآتي:

$$\textbf{\textit{ROA_ Performance(i,t)}} = \beta o(i,t) + \beta 1\ SSB_size(i,t) + \beta 2\ SSB_change\ (i,t) + \beta 3\ SSB_M\ (i,t) + \beta 4\ SSB_FAC\ (i,t) + \beta 5\ SSB_Exp\ (i,t) + \beta 6\ SSB_ind\ (i,t) + \beta 7 SSB_CBC + \beta 8\ BA + \beta 9\ Capital + \beta 10\ GLP + \varepsilon(i,t) \quad \ldots\ldots(1).$$

$$\textbf{\textit{ROE_ Performance(i,t)}} = \beta o(i,t) + \beta 1\ SSB_size(i,t) + \beta 2\ SSB_change\ (i,t) + \beta 3\ SSB_M\ (i,t) + \beta 4\ SSB_FAC\ (i,t) + \beta 5\ SSB_Exp\ (i,t) + \beta 6\ SSB_ind\ (i,t) + \beta 7 SSB_CBC + \beta 8\ BA + \beta 9\ Capital + \beta 10\ GLP + \varepsilon(i,t) \quad \ldots\ldots(2)$$

ويشير الجدولان (4)، و(5) الى نتائج اختبارات استقرار نموذجي الدراسة عند المستوى الطبيعي، ومستوى الفرق الأول لاختبارات الاستقرار (ADF) الموسع واختبار (P–P)، حيث تشير النتائج إلى ضرورة اختبار النماذج من خلال الفروق في المستوى الأول نظراً لعدم استقرارها في المستوى الطبيعي، باستثناء استقرار

سلسلة التكوين والأداء المالي من خلال العائد على الأصول. وعليه، تم اختبار استقرارها في المستوى الطبيعي ومستوى الفرق الأول كما يظهر في الجدول (4) و (5).

الجدول (6)

نتائج اختبار ديكي ,فولر الموسع (ADF) لنموذجي الدراسة

متغيرات السلاسل الزمنية	المستوى العادي						مستوى الفرق الأول					
	بقاطع		بقاطع واتجاه		بدون قاطع		بقاطع		بقاطع واتجاه		بدون قاطع	
	قيمة t	الدلالة	قيمة t	الدلالة	قيمة t	الدلالة	قيمة t	الدلالة	قيمة t	الدلالة	قيمة t	الدلالة
SSB_size	8	0.00	−4.30	0.00	−0.95	0.31	−11.76	0.00	−11.71	0.00	−11.80	0.000
SSB_change	−12.10	0.00	−12.05	0.00	−10.58	0.00	−10.00	0.00	−9.96	0.00	−10.04	0.000
SSB_M	−4.08	0.00	−4.07	0.01	−2.42	0.02	−12.27	0.00	−12.23	0.00	−12.32	0.000
SSB_FAC	−3.86	0.00	−3.93	0.01	−1.86	0.06	−11.84	0.00	−11.81	0.00	−11.89	0.000
SSB_Exp	−4.18	0.00	−4.18	0.01	−1.43	0.14	−7.81	0.00	−7.79	0.00	−7.83	0.000
SSB_ind	−4.50	0.00	−4.60	0.00	−2.26	0.02	−16.46	0.00	−16.39	0.00	−16.52	0.000
SSB_CBC	−3.91	0.00	−3.89	0.02	−3.39	0.00	−13.91	0.00	−13.87	0.00	−13.96	0.000
ROA_ Performance	−11.48	0.00	−11.50	0.00	−10.92	0.00	−9.90	0.00	−9.86	0.00	−9.94	0.000
ROE_ Performance	−6.76	0.00	−6.74	0.00	−1.26	0.19	−10.75	0.00	−10.77	0.00	−10.79	0.000
BA	−3.09	0.03	−3.14	0.10	−1.71	0.08	−11.49	0.00	−11.46	0.00	−11.53	0.000
Capital	−2.66	0.08	−2.82	0.19	−0.01	0.68	−11.59	0.00	−11.55	0.00	−11.63	0.000
GLP	−1.41	0.58	−2.66	0.26	−0.05	0.66	−10.60	0.00	−10.58	0.00	−10.64	0.000

الجدول (7)

نتائج اختبار فيلب بيرون (P−P) لنموذجي الدراسة

متغيرات السلاسل الزمنية	المستوى العادي						مستوى الفرق الأول					
	بقاطع		بقاطع واتجاه		بدون قاطع		بقاطع		بقاطع واتجاه		بدون قاطع	
	قيمة t	الدلالة 5%	قيمة t	الدلالة 5%	قيمة t	الدلالة 5%	قيمة t	الدلالة 5%	قيمة t	الدلالة 5%	قيمة t	الدلالة 5%
SSB_size	−3.256	0.001	−4.296	0.000	0.065	0.306	−10.746	0.000	−10.701	0.000	−10.792	0.000
SSB_change	−11.085	0.000	−12.046	0.000	−9.573	0.000	−8.992	0.000	−8.945	0.000	−9.032	0.000
SSB_M	−3.067	0.002	−4.074	0.008	−1.405	0.016	−11.263	0.000	−11.220	0.000	−11.310	0.000
SSB_FAC	−2.852	0.003	−3.927	0.014	−0.854	0.060	−10.833	0.000	−10.803	0.000	−10.875	0.000
SSB_Exp	−3.173	0.001	−4.178	0.006	−0.421	0.142	−6.799	0.000	−6.781	0.000	−6.824	0.000
SSB_ind	−3.485	0.000	−4.598	0.002	−1.246	0.024	−15.445	0.000	−15.378	0.000	−15.506	0.000
SSB_CBC	−2.904	0.003	−3.893	0.015	−2.380	0.001	−12.900	0.000	−12.855	0.000	−12.954	0.000
ROA_ Performance	−10.473	0.000	−11.499	0.000	−9.905	0.000	−8.894	0.000	−8.854	0.000	−8.934	0.000
ROE_ Performance	−5.749	0.000	−6.739	0.000	−0.250	0.190	−9.743	0.000	−9.756	0.000	−9.780	0.000
BA	−2.080	0.030	−3.138	0.102	−0.696	0.083	−10.478	0.000	−10.450	0.000	−10.523	0.000
Capital	−1.653	0.083	−2.820	0.193	0.997	0.677	−10.582	0.000	−10.537	0.000	−10.622	0.000
GLP	−0.395	0.578	−2.661	0.255	0.961	0.664	−9.585	0.000	−9.568	0.000	−9.633	0.000

يشير الجدولان (4)، و(5) إلى نتائج اختبارات (ADF) و(P–P) لاستقرار السلسلة الزمنية، حيث أشارت النتائج إلى أن القيمة المحسوبة بالنسبة لكافة المتغيرات هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) في المستوى الأول للفروق، وعليه، نرفض فرض العدم القائل بأن السلسلة لها جذر وحدة (السلسلة غير مستقرة) في ضوء نتائج مستوى الفروق الأول. وعليه، تشير النتائج إلى أن السلسلة مستقرة عند اختبار الفروق في المستوى الأول، وعليه، تم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة للفروق الأصيلة للسلاسل الزمنية عند مستوى معنوية (5%)، سواء بوجود قاطع (الثابت)، أو بدون، أو بقاطع وإتجاه؛ والاكتفاء بمستوى الفرق الأول لتسلسل المشاهدات دون اختبار تلك الفروق على مستويات الفرق الثاني.

3.4 القدرة التفسيرية للنماذج

لبيان قدرة نموذجي الدراسة على تفسير مقدار التباين في المتغير التابع (الأداء المالي)، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary least Squares (OLS)، وذلك لقدرتها تصغير مربعات البواقي، وبالتالي الحصول على مستويات تباين قليلة مقارنة بالطرق الأخرى، وتفترض هذه الطريقة استقلالية المتغيرات المُفسَّرة، وهذا ما تم إثباته فيما يتعلق بجميع نماذج الدراسة، لمعرفة قدرة تلك النماذج على تفسير التباين في الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي.

1.3.4 القدرة التفسيرية للنموذج الأول

ويمثل النموذج الأول أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال مقياس العائد على الأصول (ROA) بوجود المتغيرات الضابطة (عمر البنك، حجم البنك، الناتج المحلي الإجمالي)، حيث كانت نتائج اختبارات طريقة المربعات الصغرى العادية كما هو موضح في الجدول (6).

الجدول (8)

القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة الأول (ROA)

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	الدلالة المعنوية
B0	0.000	0.001	0.147	0.883
SSB_SIZE	0.002	0.002	1.223	0.224
SSB_M	0.000	0.000	0.417	0.677
SSB_IND	0.008	0.003	2.340	0.021
SSB_FAC	0.009	0.007	1.251	0.213
SSB_EXP	0.018	0.006	2.781	0.006
SSB_CHANGE	-0.008	0.002	-3.662	0.000
SSB_CBC	0.005	0.003	1.493	0.138
GLP	0.002	0.001	2.046	0.043
CAPITAL	0.004	0.001	5.053	0.000
BA	0.000	0.000	0.272	0.786
معامل التفسير R^2			64.236	
معامل التحديد			0.6125	
الخطأ المعياري			0.011763	
مجموع مربع البواقي			0.017433	
F-statistic			23.59878	
الدلالة المعنوية.			0.000000	

يتضح من الجدول (6)، أن نموذج الدراسة الأول والذي يهدف إلى الكشف عن تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية والمتغيرات الضابطة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال العائد على الأصول (ROA) ، بناءً على نتائج (معامل التحديد) والتي أشارت إلى قدرة هذا النموذج على تفسير (64%) من التباين في مؤشر العائد على الأصول. وبناءً على ذلك، يقدم الجدول (7) نتائج فحص الفرضيات على النحو الآتي:

الجدول (9)

نتائج فحص الفرضيات للنموذج الاول (ROA)

رمز الفرضية	الدلالة الاحصائية	اتجاه الأثر	القرار
H1_1	0.2236		رفض
H1_2	0.6772		رفض
H1-3	0.0209 < 0.05	إيجابي	قبول
H1_4	0.2131		رفض
H1_5	0.0063 < 0.05	إيجابي	قبول
H1_6	0.0004 < 0.05	سلبي	قبول
H1_7	0.1378		رفض

2.3.4 القدرة التفسيرية للنموذج الثاني

ويمثل النموذج الثاني أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال مقياس العائد على حقوق الملكية (ROE) بوجود المتغيرات الضابطة (عمر البنك، حجم البنك، الناتج المحلي الإجمالي)، حيث كانت نتائج اختبارات طريقة المربعات الصغرى العادية كما هو موضح في الجدول (8).

الجدول (10)

القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة الثاني (ROE).

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	الدلالة المعنوية
B0	0.001	0.005	0.173	0.863
SSB_SIZE	0.014	0.010	1.296	0.197
SSB_M	0.001	0.001	1.461	0.146
SSB_IND	0.009	0.017	0.513	0.609
SSB_FAC	0.053	0.039	1.382	0.170
SSB_EXP	0.085	0.034	2.492	0.014
SSB_CHANGE	-0.060	0.011	-5.283	0.000
SSB_CBC	0.047	0.018	2.664	0.009
GLP	0.014	0.006	2.394	0.018
CAPITAL	0.032	0.005	6.816	0.000
BA	0.001	0.001	0.890	0.375
معامل التفسير R2			70.235	
معامل التحديد			0.68.23	
الخطأ المعياري			0.061971	
مجموع مربع البواقي			0.483884	
F-statistic			30.34179	
الدلالة المعنوية.			0.000000	

يتضح من الجدول (9)، أن نموذج الدراسة الثاني، والذي يهدف إلى الكشف عن تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية والمتغيرات الضابطة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE)، بناءً على نتائج (معامل التحديد) والتي تشير إلى قدرة هذا النموذج على تفسير (70%) من التباين في مؤشر العائد حقوق الملكية. وبناءً على ذلك، يقدم الجدول (9) نتائج فحص الفرضيات على النحو الآتي:

الجدول (11)

نتائج فحص الفرضيات للنموذج الثاني (ROE)

رمز الفرضية	الدلالة الاحصائية	اتجاه الأثر	القرار
H2_1	0.1973		رفض
H2_2	0.1464		رفض
H2−3	0.6087		رفض
H2_4	0.1695		رفض
H2_5	0.0140	إيجابي	قبول
H2_6	0.0000	سلبي	قبول
H2_7	0.0087	إيجابي	قبول

بناءً على نتائج القدرة التفسيرية للنموذج الأول والثاني الواردة في الجدول (7)، و(9)، فقد تبين أن نموذج الدارسة الثاني قادر على تفسير نسبة أكبر من التباين بواقع (70%) من أداء البنوك الإسلامية من حيث العائد حقوق الملكية (ROE)؛ بينما النموذج الأول استطاع تفسير ما نسبته (64%) من التباين في الأداء المالي للبنوك الإسلامية وبمستوى معنوية تشير الى فروق ذات دلالة إحصائية عند (5%). وعليه، تم اعتماد كلا النموذجين، (ROA)، ونموذج (ROE) لتحديد حجم أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية وبعض المتغيرات الضابطة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ولكن بقدرة تفسيرية أعلى للنموذج الثاني (ROE). وعليه، تصبح معادلات نموذج الدراسة على النحو الآتي بعد استثناء المتغيرات غير القادرة على تفسير التباين في الأداء المالي للبنوك الإسلامية:

ROA_ Performance(i,t) = 0.000+ 0.008*SSB_change (i,t) + 0.008*SSB_ind (i,t) + 0.018 *SSB_Exp (i,t) + 0.004 *Capital.....(1)

ROE_ Performance(i,t) = 0.001+ -0.060* SSB_change (i,t) + 0.085*SSB_Exp (i,t) + + 0.047*SSB_CBC + 0.032* Capital+ 0.014*GLP+).....(2) .

4.4 مناقشة النتائج

بينت نتائج اختبارات القدرة التفسيرية لنموذجي الدراسة أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في تكوين الهيئة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بمعنى أن البنوك التي تشهد تغييراً متكرراً في تكوين هيئتها الشرعية الرقابية يتأثر أداؤها المالي سلباً من خلال مؤشري الأداء (ROA)،

و(ROE)، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغيير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وبالتالي الإقرار بوجود الأثر وقبول الفرضية في كلا النموذجين. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن التغيير السنوي يزيد من تعرض البنك للمخاطر المالية، حيث أن العضو أو الأعضاء الجدد غير مطلعين على العمليات المالية والعقود بشكل يسمح لهم ممارسة عملهم الشرعي والرقابي على أكمل وجه، بل يحتاجون إلى المزيد من الوقت للوصول إلى الحقائق التي يتم البناء عليها، وهذا بحد ذاته يشكل تهديداً لمصالح البنك ووفائه بالتزاماته من حيث الوقت وتقديم الخدمة في موعدها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Nomran et al., 2018)، وذلك لخطورة ذلك التغيير على محافظ القروض والتسهيلات الإسلامية. وفي المقابل، تختلف نتائج هذه الفرضية مع ما ورد من نتائج في دراسة (الأقرع 2020 ;Nomran et al., 2017). كما أن هذه النتيجة تخالف نظرية الإعتماد على الموارد التي تفترض أن زيادة التعرض للبيئة المحيطة يتيح للبنوك الوصول إلى الموارد المتنوعة، وتؤكد على افتراض نظرية الوكالة الذي يشدد على أهمية اختيار إنتقائي لأعضاء الهيئة للمحافظة على المصالح الرأسمالية.

وأظهرت النتائج من خلال تقديرات نموذجي الدراسة، بأن خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وعملهم في سياق الرقابة الشرعية لفترات طويلة والعضوية المشتركة مع الهيئات الأخرى يرتبط بعلاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وذلك في نموذجي الدراسة معاً. حيث تتفق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة والقائمة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال العائد على الأصول وكذلك العائد على حقوق الملكية. وفي هذا السياق، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأعضاء من ذوي الخبرة الشرعية الرقابية لديهم الأساس التشريعي الرقابي من خلال اكتسابهم تلك الخبرات خلال عملهم، وبالتالي قد لا يحتاجون المزيد من الوقت أو التحقق من فرضيات قد سبق وأن تعاملوا معها خلال خبراتهم السابقة. وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات، والتي جميعها اشارت الى العلاقة الإيجابية بين تلك الخبرات والأداء المالي للبنوك الإسلامية (Qattainah et al., 2017; Almutairi & Quttainah

2017؛ Nomran et al., 2017). ومن جهة أخرى ، تختلف هذه النتيجة مع النتائج في دراسة كل من (الأقرع، 2020). كما أن هذه النتيجة تتفق مع نظرية الموارد التي تفترض أن العضوية المشتركة تساعد في الوصول إلى المزيد من المعلومات التي من الممكن أن يحتاجها البنك لنموه وتطوره، لكن مع ضرورة المحافظة على سرية العمليات والأنشطة لها.

أما الخبرات المالية والمحاسبية والإقتصادية فلم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن يكون ذلك لعدم حاجة أعضاء الهيئات الشرعية لخبرات كبيرة في هذا المجال ويمكن الإكتفاء بالحدود الدنيا من المعرفة فيما يخص هذه الخبرات لمتابعة عملهم بأكمل وجه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hakimi et al, 2018) التي أكدت على أنه ليس لها تأثير كبير على أداء البنوك الإسلامية، وتختلف مع كل من دراسة (الأقرع ،2020 Almutairi & Quttainah, 2017 ;) اللتان وجدتا أثر إيجابي لها، ودراسة (Nomran et al. 2018) التي وجدت أثر السلبي للتغيير في التكوين على أداء البنك.

أما فيما يتعلق بحجم الهيئة، فقد أشارات النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وهذا يتناقض مع فرضية الدراسة، وبالتالي رفض تلك الفرضية وقبول عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لها في الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ($Nawaz_b$, 2017) التي لم تجد علاقة بين حجم الهيئة والأداء المالي عند دراسة العائد على الأصول كأساس للأداء المالي، وتتعارض مع عدد من الدراسات ومنها (Farag et al. 2018; Hakimi et al.2018) كما أن هذه النتيجة تتعارض مع نظريات الاشراف والوكالة والإعتماد على الموارد اللاتي افترضن وجود أثر لحجم الهيئة على الأداء، وربما يكون ذلك بسبب اعتماد البنوك الاسلامية العربية على أعضاء يمتلكون خبرات سابقة أو حالية في هيئات شرعية أخرى كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة،

وبالتالي عدم الحاجة لوجود عدد لحل بعض المشاكل الشائكة التي يمكن أن تواجه هذه الهيئات.

وأظهرت النتائج من خلال النموذج الأول، والذي درس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول، وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية على الأداء المالي لتلك البنوك، بينما لم يكشف النموذج الثاني عن أثر ذو دلالة إحصائية لها من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية. وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة (الأقرع، 2020 ؛ Mollah & Zaman 2020)، ويتفق هذا النموذج مع نظرية الوكالة التي تفترض أن المجالس المستقلة تكون أكبر قدرة على ممارسة عملية الرقابة. ولكنها تختلف في نتائج النموذج الثاني الذي درس العائد على حقوق الملكية ولم يجد أثر للاستقلالية على الأداء المالي. ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن محددات الاستقلالية كثيرة، ومن أهمها جهة تعيين أعضاء الهيئة، والتبعية المباشرة، والأجور والمكافآت، ووجود مصالح تحد من استقلالية أعضاء الهيئة والتي تم اتخاذها كمحددات لاستقلالية الهيئة لعينة الدراسة، ولكن وجد الباحث التزاماً من قبل جميع البنوك التي تم أخذها كعينة للبحث في تعيين أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية بترشيح من مجلس الإدارة من خلال لجان الترشيح والمكافآت، بالإضافة إلى أن تبعية الهيئة كانت إلى الجمعية العمومية أو مجالس الإدارة في الهياكل التنظيمية لهذه البنوك حيث تظهر مستقلة تماماً عن الإدارة العليا، لمحاولة تجنب وجود مصالح يمكن أن تؤثر على استقلالية الأعضاء.

كما أنه تم ملاحظة أن البنوك الإسلامية الأردنية وحيدة من اشترطت عدم وجود أفراد من عائلته حتى الدرجة الثانية قد حصلوا على تمويل من البنك، أو أي شركة تابعة له، أو تربطه صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بأي من أعضاء مجلس الإدارة، أو أي شخص من الادارة العليا في البنك، أما باقي العينة التي ضمت (فلسطين، وسوريا، والكويت، وقطر، والبحرين، والامارات، وعمان، والسعودية، ومصر) فبعضها اشترط عدم وجود أفراد من الدرجة الاولى والباقي لم يذكر شرط صلة القرابة من الأصل.

أما بالنسبة لوجود رقابة شرعية من جهة عليا تشرف على أعمال هيئة الرقابة الشرعية، فقد أشارت النتائج من خلال النموذج الأول، العائد على الأصول، أنه ليس لها أثراً ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك. وهذا لا ينسجم مع نص الفرضية بأن وجود رقابة عليا على الهيئة الشرعية في البنوك له أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال العائد على الاصول. بينما اشارت النتائج من خلال النموذج الثاني، العائد على حقوق الملكية، بأن لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك. وهذا ينسجم مع نص الفرضية بأن وجود رقابة عليا على الهيئة الشرعية في البنوك له أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية من خلال العائد على حقوق الملكية.

وأخيراً، لم يشير أي من النموذجين الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات الهيئة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الوطن العربي. وهذا يخالف فرضيات الدراسة التي تشير الى احتمالية وجود هذا الأثر. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Khan et al. 2019; Nawaz$_b$,2017)، ويمكن تفسير ذلك بأن اجتماع أعضاء الهيئة لحل المشاكل واصدار التقارير عند الحاجة يكفي، ولا حاجة للإجتماع بشكل متكرر.

كما أن الباحث جمع بيانات حول نسبة وجود أعضاء إناث نسبة إلى عدد الأعضاء الكلي ضمن تكوين الهيئة الشرعية، ولكن لعدم وجود أي أُنثى داخل الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية العربية. بالرغم من تأكيد بعض الدراسات على تأثر تنويع الجنس على أداء الهيئة الشرعية فأداء البنك ككل، منها دراسة (Terjensen, 2015) ودراسة (Milliken and Martins, 1996) وغيرها من الدراسات التي أكدت على الأثر الإيجابي للتنويع بين الجنسين على فعالية الهيئة وقدرتها على اتخاذ قرارات أفضل. وهذا يطرح سؤالاً مهماً، وهو ما سبب عدم وجود أي عضو أنثى ضمن أفراد هيئات الرقابة الشرعية في الوطن العربي؟

5.4 ملخص النتائج

1. يوجد أُثر سلبي ذو دلالة احصائية للتغيير في التكوين على الأداء المالي لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للخبرات السابقة في الهيئات الشرعية والعضوية المشتركة على الأداء المالي لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرات المالية والمحاسبية والإقتصادية على الأداء المالي لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي لكل من العائد على الأصول وحقوق الملكية.
5. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإستقلالية على الأداء المالي للعائد على الأصول، بينما لا يوجد أثر لها على الأداء لمؤشر العائد على حقوق الملكية.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود هيئة رقابة شرعية عليا على الأداء المالي من حيث العائد على الأصول، بينما يوجد أثر إيجابي لها لمؤشر العائد على حقوق الملكية.
7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الإجتماعات على الأداء المالي لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وفيما يلي جدولاً يلخص نتائج الدراسة:

الجدول (12)

ملخص النتائج

الخاصية	العائد على الأصول (ROA)	العائد على حقوق الملكية (ROE)
التغيير في التكوين	سلبي	سلبي
خبرات الهيئات الشرعية	إيجابي	إيجابي
الخبرات المالية والمحاسبية والإقتصادية	لا يوجد أثر	لا يوجد أثر
حجم الهيئة	لا يوجد أثر	لا يوجد أثر
استقلالية الهيئة	إيجابي	لا يوجد أثر
وجود رقابة شرعية عليا	لا يوجد أثر	إيجابي
عدد الاجتماعات	لا يوجد أثر	لا يوجد أثر

6.4 التوصيات

في ضوء أسئلة ونتائج الدراسة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

1. ضرورة الحفاظ على تكوين هيئة الرقابة الشرعية وعدم تغييرها بشكل متكرر، وذلك لارتباطها سلبياً بالأداء المالي للبنوك الإسلامية.
2. ضرورة دعم استقلالية الهيئة الشرعية نظراً لارتباطها الإيجابي بالأداء المالي للبنوك الإسلامية لمؤشر العائد على الأصول.
3. الاستمرار في تعيين أعضاء ذوي خبرات سابقة في الرقابة الشرعية للعمل في الهيئات الشرعية، للإستفادة من خبراتهم وقدرتهم وسرعتهم في إيجاد حلول للمشاكل.
4. مشاركة أعضاء الهيئات الشرعية الأخرى في الهيئات الشرعية للبنك لارتباطها الإيجابي بأداء البنوك لكلا المؤشرين، مع مراعاة عدم تضارب المصالح ومشاركة المعلومات الإستراتيجية.
5. إضافة هيئات رقابة شرعية عليا للإشراف على الهيئات الشرعية المركزية لارتباطها الإيجابي بالأداء المالي لمؤشر العائد على حقوق الملكية.
6. إجراء مزيد من الدراسات لتحديد الحجم الأمثل لهيئة الرقابة الشرعية في حالة تحقق مبدأ الاستقلالية لتلك الهيئات.
7. حث البنوك على إثراء أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بالمعرفة والخبرة المالية والإقتصادية والمحاسبية بشكل يخدم مصلحة البنك بدلاً من سعي بعض أفراد الهيئات على اكتساب هذه الخبرات بشكل شخصي وغير منتظم، ومن ثم دراسة أثر هذه المعرفة على الأداء المالي للبنوك.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية:

ابو العز، علي محمد احمد، (2018)، **اساسيات العمل المصرفي الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان.

أبو غدة، عبد الستار، (2002)، **الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية**، حولية البركة، العدد الرابع، رمضان 1423.

احمد، عبدالرحمن يسري، (2001)، **قضايا اسلامية معاصرة في البنوك والنقود والتمويل**، دار الجامعية، الاسكندرية.

البعلي، عبدالحميد محمود، (2005)، الرقابة **الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الاسلامية**، المؤتمر الاسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

بن زغيبة، عز الدين، (2016)، **مدى تعارض المصالح في عمل أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية**، موقع الاقتصاد الاسلامي (https://www.aliqtisadalislami.net/).

بورقبة، شوقي (2013)، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة**، علم الكتب الحديث، الأردن.

الحسيني، فلاح حسن عداي، (2000)، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حماد، نزيه، (2002)، **المسؤولية الشرعية والقانونية لأعضاء الهيئات الشرعية**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدعاس، عبدالله (2010) " **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية**". مجلة دراسات العلوم الإدارية: 37(1).

الزبيدي، حمزه (2008). **الادارة المالية المتقدمة**. ط1. دار الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.

زعير، محمد عبدالحكيم، (1996)، دور الرقابة الشرعية في تطوير الاعمال المصرفية (الحلقة الاولى)، **مجلة الاقتصاد الاسلامي**، عدد (186).

شحاتة، حسين حسين، (2009)، **المصارف الاسلامية بين الفكر والتطبيق**، دار النشر للجامعات، القاهرة.

الشربيني، محمد بن محمد الخطيب، (2000)، **مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية- بيروت.

الشلاحي، بندر مرزوق.(2012). **تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة دولة الكويت**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الشمري، صادق راشد، (2014)، ادارة العمليات المصرفية مدخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

صالح، رشدي صالح عبدالفتاح، (2000)، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري**: الصيرفة الشاملة.

الصلاحين، عبدالمجيد محمود، (2005)، **هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الاسلامية**، المؤتمر العلمي الرابع عشر (المؤسسات المالية الاسلامية، كلية الشريعة، جامعة الامارات العربية والمتحدة..

الصيرفي، محمد عبد الفتاح(2014). **إدارة البنوك**. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

الطاهر، قادري، محمد، البشير، جعيد، (بدونذكر السنة)، **عموميات حول المصارف الإسلامية –بين الواقع والمأمول–**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي –الواقع.. ورهانات المستقبل–، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

العجلوني، محمد محمود، (2010)، **البنوك الاسلامية – احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية.

العليات، أحمد عبد العفو مصطفى، (2006)، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا.

عيد، عادل عبد الفضيل، (2007)، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية – دراسة مقارنة**، دار الفكر للنشر.

قاسم احمد الله عبد سعد، (2020)، أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الاداء المالي للبنوك الاسلامية اليمنية، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية**، المجلد(4) ، العدد (1)، ص: 1- 31.

الكروي، أسعد جاسم خضير(2018)" إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير الأداء المالي "الواقع والمعوقات" (دراسة حالة على شركة ديالى العامة)". **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**:(108)24،653-669.

مجيد، ضياء، (1997)، البنوك الاسلامية، مؤسسة شباب الجامعة.

محمد، محمد فخري، احمد، احمد خضير، وشعير، حاضر صباح (2017)" **أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي**". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية: 4(40).

محمدين، جلال وفاء البدري، (2008)، **البنوك الاسلامية – دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول اخرى**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص ص: 16-17.

المغربي، عبدالحميد عبدالفتاح، (2004)، الادارة **الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، البنك الاسلامي للتنمية**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم (66).

الهيتي، عبد الرزاق، (1998)، **المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر، عمان.

ب. المراجع الأجنبية

AAOIFI (2005), **Accounting, Auditing and Governance Standards (for Islamic Financial Institutions).** Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Manama, Bahrain.

AAOIFI (2010), **Governance Standard for Islamic Financial Institutions, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions**, Bahrain.

Abdul Rahman, A. and Bukair, A.A. (2013), The influence of the Shariah supervision board on corporate social responsibility disclosure by Islamic banks of Gulf co-operation council countries, **Asian Journal of Business and Accounting**, Vol. 6 No. 2, pp. 65-104.

Abdullah, H. and Valentine, B. (2009), **Fundamental and ethics theories of corporate governance,** Middle Eastern Finance and Economics, Vol. 4 No. 4, pp. 88-96.

Abdullah, W.A.W., Percy, M. and Stewart, J. (2014), Corporate governance disclosure practices of Islamic banks: the case of Islamic banks in the Southeast Asian and the Gulf cooperation council region, **Journal of International Accounting Research (JIAR) Conference 2014 proceedings in Hong Kong,** The Hong Kong Polytechnic University, pp. 1-14.

Adnan, M.A., Htay, S.N.N., Rashid, H.M.Ab. and Meera, A.K.M. (2011), A panel data analysis on the elation ship between corporate governance and bank efficiency, **Journal of Accounting**, Finance and Economics, Vol. 1 No. 1, pp. 1-15.

Ahmed, H. (2014), Islamic banking and Shari'ah compliance: a product development perspective, **Journal of Islamic Finance**, Vol. 3 No. 2, pp. 15-29.

Ajili, H and Bouri, A., (2018), Corporate governance quality of Islamic banks: measurement and effect on financial performance**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management** Vol. 11.

Alman, M., (2012),**Shari'ah Supervisory Board Composition EffectsOn Islamic Banks' Risk-Taking Behavior,** Department of Management, Business Administration and Economics.

Almilia, L. S. (2009). **Determiningfactors of internetfinancial reporting in Indonesia stock**, Accounting & Taxation, 1(1), 87-99.

Almutairi, A. R and Quttainah,M. A., (2017), Corporate governance: evidence from Islamic banks, **Social Responsibility Journal**.

Alsartawi, A. M. (2019). Performance of Islamic Banks: Do the Frequency of Sharīʿah Supervisory Board Meetings and Independence Matter?. **ISRAInternational Journal of Islamic Finance**, 11(2), 303-321.

Amin, M., Isa, Z. and Fontaine, R. (2013), Islamic banks: contrasting the drivers of customer satisfaction on image, trust, and loyalty of Muslim and non-Muslim customers in Malaysia, **International Journal of Bank Marketing,** Vol. 31 No. 2, pp. 79-97.

Ben Zeineb, G. &Mensi, S., (2018), C**orporate governance, risk and efficiency: evidence from GCC Islamic banks, Managerial Finance © Emerald** Publishing Limited 0307-4358 DOI 10.1108/MF-05-2017-0186

Benaissa, N. E., Parekh, M. P. & Wiegand, M., (2005), **A Growth Model for Islamic Banking,** The McKinsey Quarterly.

Birnbaum, P. (1984). The choice of strategic alternatives under increasing regulation in high technology industries. **Academy of Management Journal**, 27(3), 489-510.

Bukair, A. A., & Abdul Rahman, A. (2015). Bank performance and board of directors attributes by Islamic banks, **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, 8(3), 291-309.

Bukhari, K.S., Awan, H.M. and Ahmed, F. (2013), **An evaluation of corporate governance practices of Islamic banks versus Islamic bank windows of conventional banks: a case of Pakistan**, Management Research Review, Vol. 36 No. 4, pp. 400-416.

Casper, M, (2012), **Sharia Boards and Sharia Compliance in the context of European Corporate Governance**,

Chapra, M. U. & Khan, T., (2000), **REGULATION AND SUPERVISION OF ISLAMIC BANKS, ISLAMIC DEVELOPMENT BANK ISLAMIC RESEARCH AND TRAINING INSTITUTE**, OCCASIONAL PAPER # 3.

Chen, C.J.P., &Jaggi, B. (2000). Association between independent nonexecutive directors, family control and financial disclosures in Hong Kong. **Journal of Accounting and Public Policy**, 19(4-5), 285-310.

Collins, L. et Vallin, G, (1986). **Audit et contrôle interne : principes, objectifs et pratiques.** Paris : Ed. Dalloz.

Conger, J., and Lawler, E. E. (2009). **Sharing leadership on corporate boards: A critical requirement for teamwork at the top**. Marshall School of Business Working Paper No. MOR 19-09.

Dahya, J., Lonie, A.A., & Power, D.M. (1996). **The case for separating the roles of chairman and CEO: An analysis of stock**

market and accounting data. Corporate Governance: An International Review, 4(2), 52-68.

Dalton, D., Daily, C., Ellstrand, A., & Johnson, J. (1998), "Meta-analytic reviews of board composition, leadership structure, and financial performance," **Strategic Management Journal**, Vol. 19, No. 3, pp. 269–290.

Darwanto., Chariri, A., (2019), **Corporate governance and financial performance in Islamic banks: the role of the sharia supervisory board in multiple-layer management**, Banks and Bank Systems.

Davis, J.H., Schoorman, F.D. and Donaldson, L. (1997) **Toward a stewardship theory of management**. Academy of Management review 22(1): 20 –47

De Andres, P., & Vallelado, E. (2008). Corporate governance in banking: The role of the board of directors. **Journal of Banking & Finance**, 32 (12), 2570–2580.

Deegan, C. (2002). Introduction: The legitimising effect of social and environmental disclosures–a theoretical foundation. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 15(3), 282-311.

DeLorenzo, Y. T. (2010b) Shari`ah Supervision in Modern Islamic Finance. http://www.slideshare.net/AlHaqqNetwork/shariah-supervision-in-modern-islamicfinance retrieved on 12th March 2010

Domhoff, G. W. (2005). **Interlocking directorates in the corporate community**. Source: www. sociology. ucsc. edu/whorulesamerica /power/ corporate_ community. html (accessed: 09.2008).

Donaldson, L. and Davis, J.H. (1991) Stewardship theory or agency theory: CEO governance and shareholder returns. **Australian journal of management** 16(1): 49 –64

Donaldson, L., and Davis, J. H. (1994). **Boards and company performance-research challenges the conventional wisdom**. Corporate governance: An international review, 2(3), 151-160.

Donaldson, T. & Preston, L. 1995. **The stakeholder theory of the modern corporation: Concepts, evidence and implications**. Academy of Management Review 20, 65-91

El Idrissi, L. S. (2003). **La remuneration du capital en Islam.** Revue Finance & The Common Good/Bien commun, Genève, 16–30.

Elamer, A. A., Ntim, C. G ., Abdou, H. A. and Pyke, C,. (2019), Sharia Supervisory Boards, Governance Structures and Operational Risk Disclosures: Evidence from Islamic Banks in MENA Countries, **Global Finance Journal.**

Elena, G.C. (2012) **Theoretical framework for corporate governance.** Ovidius University Annals, Economic Sciences Series 12(1): 493 –498

Farag, H., Mallin, C and Ow-Yong, K., (2018), Corporate Governance in Islamic Banks: New Insights for Dual Board Structure and Agency Relationships, **Journal of International Financial Markets**, Institutions & Money.

Farook, S. and Lanis, R. (2007), **Banking on Islam? Determinants of corporate social responsibility disclosure, Advances in Islamic Economics and Finance**: Proceedings of 6th International Conference on Islamic Economics and Finance, Jeddah, pp. 217-247.

Farook, S., Hassan, M.K. and Lanis, R. (2011), Determinants of corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks, **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol. 2 No. 2, pp. 114-141.

Fitriana, R., Yulianto, A., &Solikhah, B., (2019), Are characteristics of sharia supervisory boards able to improve the performance of islamic banking?, **Journal of Islamic Accounting and Finance Research**, ISSN 2715-0429, Vol. 1 No. 1

Freeman, R.E. (1984) **Strategic Management: A Stakeholder Approach**. Boston, MA: Pitman

Gabrielsson, J., &Huse, M. (2005). O**utside directors in SME boards: A call for theoretical reflections.** Corporate Board: Role, Duties and Composition, 1 (1), 28–37.

Garas, S.N. (2012), The conflicts of interest inside the Shari'a supervisory board, **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, Vol. 5 No. 2, pp. 88-105.

Ghaffar, A. (2014), "Corporate governance and profitability of Islamic banks operating in Pakistan", **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research Business**, Vol. 6 No. 3, pp. 320-336.

Ghayad, R., (2008), **Corporate governance and the global performance of Islamic banks**, Humanomics, Vol. 24, No. 3, pp. 207-216.

Ginena, K. and Hamid, A. (2015), **Foundations ofSharī'ah Governance of Islamic Banks**, John Wileyand Sons, Ltd, Chichester.

Grais, W., & Pellegrini, M. (2006). **Corporate governance and Shariʿah compliance in institutions offering Islamic financial services**. World Bank Policy Working Paper: 4054, 1−34.

Grais, W.M. and Pellegrini, M. (2006) **Corporate Governance in Institutions Offering Islamic Financial Services: Issues and Options** . Vol. 4052. USA: World Bank

Grassa, R and Matoussi, H.,(2014), Corporate governance of Islamic banks A comparative study between GCC and Southeast Asia countries,**International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management.**

Grassa, R. (2013). **Shariʿah Governance System in Islamic Financial Institutions: New Issues and Challenges**. Arab Law Quarterly, 27(2), 171-187.

Grassa, R. (2016), "Corporate governance and credit rating in Islamic banks: does Shariah governance matters?", **Journal of Management and Governance,** Vol. 20 No. 4, pp. 875-906.

Grassa, R.,(2016), Shariah supervisory systems iN Islamic finance institutions across the OIC member countries An investigation of regulatory frameworks, **Journal of Financial Regulation and Compliance** Vol. 23.

Hakimi, A., Rachdi, H., Mokni, R.B.S and Hssini, H,. (2018), Do board characteristics affect bank performance? Evidence from the Bahrain Islamic banks, **Journal of Islamic Accounting and Business Research**.

Hambrick, D.C., & Mason, P.A. (1984). **Upper Echelons: The Organization as a Reflection of Its Top Managers.** Academy of Management Review, 9(2), 131-149.

Hamza, H. (2016), **Does investment deposit return in Islamic banks reflect PLS principle?**, Borsa IstanbulReview,Vol.16No.1,pp.32-42.

Hamza, H., (2013), Sharia governance in Islamic banks: effectiveness and Supervision model, **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and management**, Vol. 6.

Haniffa, R. and Hudaib, M. (2006), Corporate governance structure and performance of Malaysian listed companies, **Journal of Business Finance and Accounting,** Vol. 33 Nos 7/8, pp. 1034-1062

Haniffa, R. and Hudaib, M. (2007) Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports. **Journal of Business Ethics** 76(1): 97 –116.

Haniffa, R.M. and Cooke, T.E. (2002), **Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations**, Abacus, Vol. 38 No. 3, pp. 317-349.

Hassan, A. F. S., (2012), An **empirical investigation into the role, independence and effectiveness of Shari'ah boards in the**

Malaysian Islamic Banking Industry, Unpublished PhD Thesis, Cardiff University.

Hassan, Z. (2010). **New insights in Islamic financial institutions: A reappraisal, Business and Economic Discussion Group of School of Government and International Affairs**, Durham University.

Hillman, A.J. and Dalziel, T. (2003), **Boards of directors and firm performance: integrating agency and resource dependence perspectives**, Academy of Management Review, Vol. 28 No. 3, pp. 383-396

IFSB-1 (2005), **Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) Offering only Islamic Financial Services**, IFSB-1, Kuala Lumpur.

Iqbal, M., &Molyneux, P., (2005), **Thirty Years of Islamic Banking: History,** Performance and Prospects, New York: Palgrave Macmillan.

Jensen, M.C. (1993), The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems, in: **Journal of Finance**, 48, 831-880.

Jensen, M.C., Meckling, W.H. (1976), Theory of the firm: Managerial behavior, agency cost and ownership structure. **Journal of Financial Economics**, 3(4), 305-360.

Khan, I., Khan, M., & Tahir, M. (2017). Performance comparison of Islamic and conventional banks: Empirical evidence from Pakistan. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,** 10(3), 419–43.

Khan, I., Zahid, S. N and Akhtar, T., (2018), Shari'ah Governance and Islamic Banks Performance: Evidence from South Asia, **South Asian Journal of Management Sciences**, Vol: 12(2).

Kusuma, H and Ayumardani, A., (2016), the corporate Governance efficiency and Islamic bank performance : an Indonesian evidence, **polish journal of managementstudies**.

Laldin, M.A., (2008), Roles and responsibilities of Shari'ah scholars in Shari'ah advisory services series-part 1 of 2, **The Halal Journal**, Vol. 11, No. September-October, pp. 54-56.

Lipton, M., and Lorsch, J., (1992). **A Modest Proposal for Improved Corporate Governance.** Business Lawyer 48.

Lorsch, J.W., & MacIver, E. (1989). **Pawns or Potentates: The Reality of America's Corporate Boards**. Harvard Business School, Press, Boston.

Masruki, R., Hanefah, M. M and Wahab, N, AB., (2018), Shariah Supervisory Board (SSB) and Performance of Islamic Banks in

Malaysia, **International Journal of Engineering & Technology**, 7 (3.25).

Matoussi, H., &Grassa, R. (2012). **Is Corporate Governance Different For Islamic Banks? A Comparative Analysis between the Gulf Cooperation Council Context and the Southeast Asia Context**, in The Economic Research Forum, 734, 2-28.

McDaniel, L., Martin, R.D., &Maines, L.A. (2002). **Evaluating financial reporting quality: the effects of financial expertise vs. financial literacy**. The Accounting Review, 77, 139-67.

McMullen, D., & Raghunanthan, K. (1996). Enhancing audit committee effectiveness. **Journal of Accountancy**, 182, 79-81.

Mezzi, N., (2018), **Efficiency of Islamic banks and role of governance: empirical evidence,** Managerial Finance, Emerald Publishing Limited 0307-4358.

Milliken, F. J., and Martins, L. L. (1996). **Searching for common threads: Understanding the multiple effects of diversity in organizational groups**. Academy of Management Review, 21(2).

Mollah, S and Zaman, M., (2015), Shari'ah supervision, corporate governance and performance: conventional vs. Islamic banks, **Journal of Banking & Finance.**

Musibah, A. S and Alfattani,W. S. B. W. Y., (2014), **The Mediating Effect of Financial Performance on the Relationship between Shariah Supervisory Board Effectiveness, Intellectual Capital and Corporate Social Responsibility, of Islamic Banks in Gulf Cooperation Council Countries**, Canadian Center of Science and Education, Asian Social Science; Vol. 10, No. 17; 2014 ISSN 1911-2017 E-ISSN 1911-2025.

Muth, M., and Donaldson, L. (1998). **Stewardship theory and board structure: A contingency approach**. Corporate Governance: An International Review, 6(1), 5-28.

Nathan Garas, S. and Pierce, C. (2010), Shari'a super vision of Islamic financialin stitutions, **Journal of Financial Regulation and Compliance,** Vol. 18No. 4,pp. 386-407.

Nawaz, T., (2017), Exploring the Nexus Between Human Capital, Corporate Governance and Performance: Evidence from Islamic Banks, **J Bus Ethics DOI** 10.1007/s10551-017-3694-0.

Nawaz, T., (2017), Intellectual Capital, Financial Crisis and Performance of Islamic Banks: Does Shariah Governance Matter?, **International Journal of Business and Society**, Vol. 18 No. 1.

Nawaz, T.,(2017), Momentum investment strategies, corporate governance and firm performance: an analysis of Islamic banks, **international journal of business in society**, Vol. 17 Iss 2.

Ness, R, &Miesing, P.& Kang. (2010). Board of Director Composition and Financial Performance in a Sarbanes-Oxley World, **Academy of Business and Economics Journal** 10 (5), 56-74.

Nguyen, N., Locke, S. and Reddy, K. (2014), "**A dynamic estimation of governance structures and financial performance for Singaporean companies",** Economic Modelling, Vol. 40, pp. 1-11.

Nomran, N. M and Haron, R., (2020), Shari'ah supervisory board's size impact on performance in the Islamic banking industry An empirical investigation of the optimal board size across jurisdictions, **Journal of Islamic Accounting and Business Research** Vol. 11.

Nomran, N. M., Haron, R. and Hassan, R., (2017), Bank Performance and Shari'ah Supervisory Board Attributes by Islamic banks: Does Bank Size Matter?, **Journal of Islamic Finance (Special Issue)**, ISSN 2289-2117 (O) / 2289-2109 (P).

Nomran, N. M., Haroon, R and Hassan, R., (2018), Shari'ah Supervisory Board Characteristics Effects On Islamic Banks' Performance, **International Journal of Bank Marketing** Vol. 36 Issue: 2, pp.290-304.

Ntim, C. G., and Osei, K. A. (2011). **The impact of corporate Board meetings on Corporate performance in South Africa**. African Review of Economics and Finance, 2(2)

Nugraheni, P., (2018), Sharia supervisory board and social performance of Indonesian Islamic banks, **Journal Akuntansidan Auditing Indonesia** 22(2).

Nurkhin, A., Rohman, A., Rofiq, **A and Mukhibad, H., (2018), The role of the Sharia Supervisory Board and corporate governance mechanisms in enhancing Islamic performance – evidence from Indonesia**, Banks and Bank Systems, Volume 13, Issue 4.

Obid, S.N.S. and Naysary, B. (2014), "Toward a comprehensive theoretical framework for Shariah governance in Islamic financial institutions", **Journal of Financial Services Marketing**, Vol. 19 No. 4, pp. 304-318.

Pearce, J. and Zahra, S. (1992), "Board composition from a strategic contingency perspective", **Journal of Management Studies**, Vol. 29 No. 4, pp. 411-438.

Quttainah, M. A.,(2017), The determinants of the effectiveness of corporate governance at Islamic banks, **Int. J. Business Governance and Ethics**, Vol. 12, No. 2.

Quttainah, M.A., Song, L. and Wu, Q. (2013), "Do Islamic banks employ less earnings management?", **Journal of International Financial Management and Accounting,** Vol. 24 No. 3, pp. 203-233.

Ramly, Z. &Nordin, N. D. H. M., (2018), Sharia Supervision Board, Board Independence, Risk Committee and Risk-taking of Islamic Banks in Malaysia, **International Journal of Economics and Financial Issues**, ISSN: 2146-4138.

Salancik, G. and Pfeffer, J. (1978), "**A social information processing approach to job attitudes and task design",** Administrative science quarterly, Vol. 23 No. 2, pp. 224-253.

Solikhah, B., (2019), Are characteristics of sharia supervisory boards able to improve the performance of Islamic banking?, **Journal of Islamic Accounting and Finance Research ISSN** 2715-0429.

Srairi, S., Kouki, I. & Harrathi, N., (2015), **The relationship between Islamic bank efficiency and stock market performance: Evidence from GCC countries,** In H A El-Karanshawy et al**.** (Eds.), Islamic banking and finance –Essays on corporate finance, efficiency and product development, Doha, Qatar: Bloomsbury Qatar Foundation.

Terjesen, S., Aguilera, R. V., and Lorenz, R. (2015). Legislating a woman's seat on the board: Institutional factors driving gender quotas for boards of directors. **Journal of Business Ethics**, 128(2)

Ullah, M. and Khanam, R. (2018), "Whether Shari'ah compliance efficiency is a matter for the financial performance: The case of Islami Bank Bangladesh Limited", **Journal of Islamic Accounting and Business Research,** Vol. 9 No. 2, pp. 183 200.https://doi.org/10.1108/JIABR-01-2016-0001

Ullah, S. and Lee, K. H. (2012), "Do customers patronize Islamic banks for Shari'a compliance?", **Journal of Financial Services Marketing**, Vol. 17 No. 3, pp. 206-214.

Ulrich, D. and J. B. Barney (1984). "**Perspectives in organizations: Resource dependence, efficiency, and population.**" Academy of Management. The Academy of Management Review (pre-1986) 9(000003).

Vefeas, N., (1999). Board Meeting Frequency and Firm Performance. **Journal of Financial Economics** 53

Wilson, R. ,(1983), **Banking and Finance in the Arab Middle East**, Macmillan, Surrey.

Yermack, D. (1996), Higher market valuation of companies with small board of directors, **Journal of Financial Economics**, Vol. 40, No. 4, pp. 185–211.

Yoshikawa, T. and Phan, P.H. (2003), **The performance implications of ownership-driven governance reform**, European Management Journal, Vol. 21No. 6,pp.698-706.

Zaheer, A. and Bell, G.G. (2005) 'Benefiting from network position: firm capabilities, structural holes, and performance', **Strategic Management Journal,** Vol. 26, No. 9, pp.809–825.

Zahra, S.A. and Pearce, J.A. (1989), "Boards of directors and corporate financial performance: a review and integrative model", **Journal of Management,** Vol. 15 No. 2, pp. 291-334

ج. المواقع الإلكترونية

https://is.theorizeit.org/wiki/Main_Page
https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=20
Online Etymology Dictionary, https://www.etymonline.com/word/bank
تاريخ البحث 2020/4/9
موقع البنك المركزي الأردني
(https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=20)
تاريخ البحث 2020/4/20

الملاحق

ملحق (أ)

نموذج جمع البيانات

نموذج جمع البيانات

* اسم البنك: ----------

	الدولة :						
	المتغير	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
1	حجم الهيئة						
2	التغيير في التكوين						
3	عدد الاجتماعات للهيئة						
4	الخبرة المالية والمحاسبة						
5	الخبرات في هيئات الرقابة الشرعية لكل عضو	الرئيس					
		النائب					
		عضو1					
		عضو2					
6	الاستقلالية	التبعية					
		جهة التعيين					
		المكافآت محددة/ غير محددة					
		اقارب من الدرجة الثانية4					
7	وجود رقابة شرعية في البنك المركزي						
8	عدد الأعضاء الإناث في الهيئة						

المعلومات الشخصية

الاسم: مؤمن محمد عبدالرحمن الذنيبات

الكلية: إدارة الاعمال

التخصص: المحاسبة

السنة: 2020